المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

سؤال إلى وزير الإعلام ؟

تقويم تأثير السياسات الضريبية على اقتصاديات الدول النامية بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج فى كلا من مصر والهند (دراسة مقارنة)

إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت فى مصر

التخطيط الضريبى

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهرياً • العدد ٤٢٥ • شهر سبتمبر • ٢٠٠٤ • السعر جنيهان

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالى الاستثمارات بحوالى (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتى:-

٥١٪ للجانب المصرى ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومى.

٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها

الشركة الايرانية للاستثمارات الأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزى مسرح وممشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كونزو شلل.
- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.
- يقدر الانتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

- مصنع الغزل الرفيع :-
  الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن
  الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزى
- مصنع الغزل المتوسط :-
  الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
  الانتاج = ٥٣٥٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزى
- مصنع الغزل السميك :-
  الطاقة = ٣٢٠٠ روتر
  الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزى

- تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق اوروبا الغربية (المانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، انجلترا، ايطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤٢٥ - سبتمبر ٢٠٠٤ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبدالرحمن

نائب رئيس التحرير
أ.د/ طلعت أسعد

نائب رئيس التحرير
أ.د/ كامل عمران

هيئة المحكمين

أ.د/ شوقى حسين عبدالله — أ.د/ أحمد سالم الزيات — أ.د/ السيد حمدى المعاز
أ.د/ يسرى خضر إسماعيل — أ.د/ الدسوقى حامد أبوزيد — أ.د/ عبدالله أمين جماعة
أ.د/ على أحمد شاكر — أ.د/ محيى الدين الأزهرى — أ.د/ شوقى سيف النصر
أ.د/ محمد عثمان إسماعيل — أ.د/ منصور حامد حسن — أ.د/ سعد السعيد عبدالرازق
أ.د/ سعيد توفيق عباس — أ.د/ عصام الدين العنانى — أ.د/ محمد محمود يوسف

فى هذا العدد

صفحة

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان

سوريا	٥٠ ل س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار	الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	٢٠ دراهم

١١ شارع مريت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٥[illegible]٩



سؤال إلى وزير الإعلام ؟؟؟



****

لماذا أصدرت الحكومة قانوناً أو قراراً بالتوقيت الشتوى والصيفى ؟؟ وما الهدف من وراء هذا القرار ؟؟ .

إننا نعلم أن الهدف كان تشجيعاً على التوفير فى الطاقة وكانت آنذاك مدة إرسال التليفزيون لها موعد له نهاية لا يتعدى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وكانت الأماكن العامة لها ساعات للعمل محدودة .

الحكومة آنذاك كانت تقود هذه الحملة يحكمها فى ذلك قواعد وظروف ومناخ اقتصادى يتطلب مزيداً من الضوابط ، ثم توالت الحكومات وفوجئنا بحالة من الانفلات الحكومى سواء فى الأداء أو أسلوب التنفيذ على ضوء ما نراه من حولنا بل تعداه إلى أن أطال التليفزيون المصرى ساعات الإرسال تدريجياً حتى الصباح فى برامج هزيلة وأفلام ليس لها معنى وبعض الرقصات الهستيرية اللا أخلاقية والفيديو كليب الذى أوجعنا ... وأوجع قلوبنا وأدخل الفساد كل منزل .

إعلام مدمر ... شباب أصبح يسهر حتى الصباح وينام النهار ، فلاح بعد أن كان يخرج منذ الفجر إلى أرضه وزراعته أصبح يسهر حتى الصباح وينام بالنهار وبدلاً من أن يعيش على رغيف العيش من إنتاج أرضه أصبح يفضل شراء الرغيف المدعم أوفر للجهد الذى ضاع أمام التليفزيون . وخلاصة البرامج التى تذاع بلا انضباط أو رقابة حتى اختلط الحابل بالنابل وضاعت مصر بسبب إعلامها وضاع شعب مصر الفقير فى معظمه بين برامج تدخل كل منزل تحيل حياته وحياة أسرته إلى جحيم وتولد طاقة من الإحباط لدى شباب يعيش الحرمان بكل معانيه وفتيات قاصرات ترى الفجور فى منزلها من خلال قنواتنا المحلية ولا نقول الدش لأن هذا الدش لا يقدر عليه إلا طبقة ١٠ ٪ والتى احتلت مكانة نصف فى المائة قبل الثورة .

- برامج ممسوخة بلا هدف معظمها استضافة ومجاملات بين العاملين فى التليفزيون سواء فى مسلسلات أو تمثيليات ـ وللأسف معظمها تافه إذا ما قورنت بالماضى العريق.
- برامج رمضان هزيلة وقبيحة ولا تليق بشهر عظيم يجب أن تتناسب البرامج مع المناسبة وتراعى أننا مجتمع شرقى مسلم تحكمه قواعد إن كانت نسيتها القلة القليلة المصابة بعقدة الخواجة والتقليد الأعمى لكل ما هو غربى.
- مع ابتزال فى الملبس حتى أصبحت المذيعات فى زى الراقصات وبخاصة البرامج الحوارية .

- عدم التنسيق والتفرقة بين كل ما يذاع فى المناسبات الدينية والوطنية ... جميع المناسبات لا يراعى فيها الحس الوطنى والدينى كسابق العهد فى عصر السادات والمشهور بأمسياته الدينية وبرامجه الوطنية .
- الفيديو كليب الفاضح والمفضوح والأغانى الهابطة والتى تختفى وراء رقصات هستيرية ، والإعلانات عن حفلات وقيمة التذكرة التى تزيد عن ٣٠٠ جنيه للفرد فى سهرة وللأسف يتساوى هذا المبلغ مع مرتب موظف يكافح هو وأسرته لكى يعيش ... أليس فى هذا مدعاة للحقد والكراهية وخلق مجتمع ناقم على ما يحدث حوله .
- أين الأبعاد الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية والثقافية ، والاجتماعية ؟؟؟ كل هذا غائب أو أصبح الشباب فى حالة من التوهان يعيش الضياع فى حفلات ساهرة تليفزيونية ماجنة ، يجنى أبطالها الملايين فى ساعات معدودة وهناك بيوت ينام أصحابها بلا عشاء أو لقمة عيش .
- فقد ذهب البعض منا إلى القنوات الفضائية الأجنبية بحثاً عن الحقيقة السياسية للأحداث العالمية والعربية المحيطة بنا .
- بحثاً عن الحقيقة الاقتصادية ومشاكلنا المحلية وإلى ندوات الأخرين حيث الانضباط فى كل شىء ومذيعات عربيات محترمات بعيدات عن كل ابتزال وتسيب .
- أين الحقيقة التاريخية من خلال تمثيليات ، لاقت فى الماضى قبولاً ونجاحاً امتد حتى الآن ، وسيستمر إلى ما شاء الله ، لأنها كانت عظيمة فى الفكر والأداء والإخراج .
- لقد سحبت البساط من تحت أقدامنا التمثيليات العربية .
- أين الأغانى الوطنية لقد اختفت تماماً وسط مظاهرات الفيديو كليب فبدلاً من خلق جيل مرتبط بوطنه أصبح يعيش الضياع بكامل معانيه ومن مظاهر ذلك انتشار الانفلات الأخلاقى فى الشارع المصرى وانتشار الجريمة و من نوعية جديدة مثل الزواج العرفى فهو أحد مظاهر الانفلات الأخلاقى النابع من التليفزيون .
- يجب ضبط قنواتنا المحلية وهى كافية وليس لدينا من الوقت أن نتابع عشرات القنوات التى ابتدعناها لخلق وظائف جديدة وأعباء بلا مقابل ولابد من وضع ضوابط ومواعيد مناسبة لإنهاء الإرسال ومن يريد أن يسهر فلديه القنوات الفضائية ، من أصحاب الدش ذوى الدخول المرتفعة ولنترك عامة الشعب يعيشون فى أمان بعيداً عن الاستفزاز والمشاهدة اللاأخلاقية .
- لا نريد حرية مخربة لكل شئ ومدمرة لكى شئ ، ومهما فعلت الحكومة من علاج أمام هذا الانفلات الحكومى والملايين التى أنفقت فى أقمار صناعية ليس هذا أوانها وتشجيع الجريمة فيما يسمى التليفزيون ، فلا فائدة من وراء أى مجهود ، وستستمر الفوضى وسيزيد الفساد وسيزيد الإحباط ومنها ما سيؤدى إلى مزيد من الفوضى والإرهاب الاجتماعى وإثارة الحقد الطبقى فى نفوس محرومة من كل شئ فلا داع لإثارة مشاعرها ، وهى آمنة فى منازلها مستكينة وآمنة ...

تقويم تأثير السياسات الضريبية على اقتصاديات الدول النامية بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج فى كلا من مصر والهند

(دراســة مقارنــة)

دكتور/ أسامة جبارة مدرس بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

مقدمــة:

يؤثر العبء الضريبى تأثيراً بالغاً على درجة النمو فى اقتصاديات الدول المختلفة فبارتفاع معدل الضريبة يؤدى وفق العديد من الدراسات وآراء الكتاب فى مجال الضرائب إلى تقوية آداء هذه الاقتصاديات وإن عدالة أو انخفاض معدلات الضرائب أثبت أن لها مردوداً إيجابياً فعلى على اقتصاديات هذه الدول . وهذا ما أكدته دراسات صندوق النقد الدولى والمنظمات الاقتصادية الدولية المهتمة بهذا الموضوع . ففى نفس الوقت الذى ترى بعض حكومات الدول النامية أن الضرائب تحتل دوراً أساسياً فى موازنتها ومن ثم تعمد إلى رفع معدلات الضرائب لها ، فإن هذه المعدلات العالية تؤدى إلى تقوية أداء الوحدات الاقتصادية العاملة فى هذه الدول مما ينعكس فى النهاية إلى انخفاض مواردها ومن ثم أرباحها وما يترتب عليه من انخفاض حصيلة الضرائب الناتجة عليها بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من كساد إقتصادى وبطالة فى سوق العمل. ومع ذلك يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثير معدلات الضرائب على اقتصاديات الدول النامية سلباً أو إيجاباً مع التطبيق على بعض الشركات العاملة فى الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج فى كلا من مصر والهند ، وقد أوضحت نتائج البحث الميدانى الذى أجراه الباحث مدى الأضرار التى ألحقتها معدلات الضرائب العالية فى شركات البحث فى كلا من مصر والهند خاصة فيما يتعلق بحصيلة الوعاء الضريبى من جهة وعلى قدرات هذه الشركات من جهة أخرى أو ما يترتب على ارتفاع معدلات الضرائب من عدم قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو والمنافسة هذا بجانب تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخرى التى لم يتطرق الباحث إلى دراستها .

أهمـــية البحـــث :

تـرجع أهمــيــة البــحـث إلى ندرة الدراســات والأبحـاث التى أجـريت فى هذا المجـال والتى وجهت إلى تقدير الآثار السيئة التى قد تحدثها مـعـدلات الضـرائب المـاليـة على آداء ونواتج الوحدات الاقـتـصادية الواقـعـة تحت مظلتـهـا بالإضـافة إلى تـأثير هذه المـعدلات على الأداء الاقــتــصــادى ككل للدول التى تمت فــيــهــا الدراســات .

كما يمكن اعتبـار البحث مؤشرات ذات علامة لجـمـيـع القـائمـين على وضع السـيـاسـيـات الضـريبية فى الدول التى تكون شركاتها موضع البحث والدراسة بحيث يوجد فى الاعتبار عند التفكير فى وضع السياسات الضريبية أو إعادة النظر فى المـعـدلات الحـاليـة للضـرائب المفروضة على الوحدات الاقتصادية .

مشـكلة البحـــث :

تتمحور مشكلة البحث فى الشكوى الدائمة من قـبل رجـال الأعـمـال والقـائمـين على شـؤون الوحـدات الاقـتـصـادية من ارتفـاع مـعـدلات الضـرائب فى كلا من مصـر والهند وما يتـرتب عليــه من انخــفــاض العــائد الصــافى على استثماراتهم وما ينتج عنه من الحد من قدراتهم على التطور فى أعمالهم من جهة ومحاولاتهم للتهرب الضريبى كلياً أوجزئياً وسوء علاقاتهم مع مصالح الضرائب من جهة أخرى بالإضافة إلى انخفاض قدراتهم التنافسية مع الشركات الأجنبية التى تعمل فى أسواقهم الداخلية .

• منهج البحث : ويقسم إلى :

- **منهج أكاديمى نظرى ويشمل :**
  - مـفـهوم الضـريبة وأنواعهـا وشـرائحـهـا وفق مستويات الدخل أو الأرباح .
  - الأرباح الخاضعة للضرائب وكيفية تحديدها .
  - مـا كـتب عن هـذا المـوضـوع والمـراجع ذات الصلة .
  - ما نشر من دراسات وأبحاث متعلقة بموضوع البحث .
- **منهج تطبيقــى :**
  - ويعتمد على تجميع وتسجيل وتحليل البيانات الميدانية من الوحدات التى يشملها البحث .

سمات الضريبة على أرباح شركات الأموال :

تتـسم الضـريبـة على أرباح شـركـات الأمـوال بمـجـموع من الإثراء الخصـائص التى منها أنها ضريبة نوعية مباشرة لأنها تفرض على نوع من الدخل وهو الذى يتولد من نشاط يتضافر فيه رأس المـال والعمل كما أنها ضـريبـة مـباشـرة حيث تتحمل عبئها شركات الأموال الملتزمة بسدادها دون غيرهـا ، بالإضـافـة إلى أن هذه الضـريبـة تأخـذ بالمـفـهوم الواسع للربح لأنهـا تسـتند إلى نظرية الإثراء فى تحـديد مـفـهـوم الأرباح الخاضعة لها ، ومنها تسرى على الأرباح الناتجة عن العمليات والأنشطة بكافة أنواعها سـواء كانت هـذه العمليات جارية أو ناتجـة عن بيع أصـول رأسـمـاليـة وكـذلك الناتجـة عن التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من أصول الشركة إضافة إلى الإيرادات

الفرعية أو العارضة [1] .

كما تفرض الضريبة على صافى الربح ، إذ تسرى على الإيرادات الإجمالية بعد خصم جميع التكاليف ذات العلاقة التأثيرية بهذه الإيرادات إلى جانب بعض المبالغ الأخرى الناتجة عن التبرعات والمخصصات كما يحددها المشرع الضريبى فى كل دولة .

بالإضافة إلى أن الضريبة ذات صفة إقليمية عامة وليست عالمية عامة فهى تسرى على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المستقلة فى دولة معينة أو أقليم معين بصرف النظر عن موطن أصحابها أو جنسياتهم يضاف إلى ذلك صفة سنوية الضريبة ، حيث تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح الذى ينتج لشركات الأعمال خلال هذه المدة ولا تسرى على مدة سابقة أو تتعداها تقديرياً إلى سنوات قادمة (٢) .

ويعد أساس الاستحقاق ، وهو المبدأ المعمول به فى حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، حيث تحسب الضريبة على أساس الدخل المستحق وليس الدخل المحصل نقداً كما أن الضريبة نسبية أى ذات سعر نسبى مهما بلغت قيمة وعائها .

ومن خصائص الضريبة أيضاً فريضة جبرية حيث تفرض وتربط استناداً إلى سيادة الدولة ، وإنها نهائية حيث يدفعها الأفراد وشركات الأموال ولا يمكن استردادها مرة أخرى ، بالإضافة إلى أنها تطبق بقواعد مقررة أى تفرض وتطبق بقوانين وتشريعات عامة بالإضافة إلى أنها تغطى نفقات الدولة دائماً بدون مقابل وتحصل بواسطة الدولة عن طريق الوزارة والهيئة المختصتين [3] .

كما تضاف صفة استقلالية الضريبة النوعية التى هى من صفات الضريبة ، إذ يتم تطبيق مبدإ التمييز بين الإيرادات المختلفة كل حسب مصدره ، ومعاملة كل نوع معاملة خاصة من حيث إخضاع كل نوع من أنواع الإيرادات لضريبة مستقلة فى أحكامها ووعائها والأشخاص الخاضعين لها وسعرها وطريقة ربطها وتحصيلها ومن ثم لا يجوز الجمع بين إيرادات مختلفة فى طبيعتها فى وعاء ضريبى واحد ، وإن كان يجوز أن يخضع الممول الواحد لأكثر من ضريبة نوعية واحدة عند تعدد مصادر دخله ، وإن كان للممول الحق فى إعفاء ضريبى واحد عند خضوعه لأكثر من ضريبة واحدة [4] .

آثار الضريبة على نجاح أو فشل المشروعات :

للضريبة آثار ملموسة على نجاح أو فشل مشروعات الأعمال ، فقد يكون لها مردود إيجابى عندما يكون معدل الضريبة منخفضاً أو حالة الإعفاءات الضريبية ، لما يمثله ذلك من خفض العبء الضريبى على الممولين فى شركات الأعمال وزيادة هامش الربح المتبقى لها ومن ثم زيادة قدراتها التمويلية ، مما يساعد على التوسع والنمو كنتيجة لإمكانية توفير مدخلات الإنتاج الكافية والمناسبة ، سواء كان ذلك فى صورة توفير مصدر التمويل المناسب

أو قليل التكلفة أو باستخدام التكنولوجيا الملائمة فى عمليات الإنتاج أو تمويل أنشطة البحوث والتطوير ، أو الاستعانة بالخبرات البشرية ذات التخصصات والمهارات العالية وغير ذلك مما يساهم فى تحقيق مبدأى الكفاءة والفاعلية لأنشطة مشروع الأعمال (٥) .

ففى دراسة عن التأثير الإيجابى للضريبة على معدل نمو ونجاح أكثر من ٢٠٠ شركة تنتمى إلى صناعات متعددة ما بين هندسية وكيماوية وغذائية وإليكترونية ، والتى شملت ٦٠٠٠ مدير مالى فى هذه الشركات ، تبين أن انخفاض معدل الضريبة زاد من القدرات الإنتاجية والتسويقية لنسبة تصل إلى ٧٥ ٪ من هذه الشركات ، كما ساهم الإعفاء الضريبى فى تمتع ٩٩٪ من الشركات المعفاة بوضع إنتاجى وتنافسى ممتاز وساعد هذه الشركات على تثبيت أعمالها فى السوق وكان حافزاً على وضعها خططا معقولة للتوسع (٦) .

وفى دراسة أخرى تم تنفيذها على ١٦٠ شركة من الشركات المنتجة للأقمشة الصوفية والقطنية فى بريطانيا ويبلغ حجم عينة البحث ٤٨٠ مفردة ، تم تجميع معلومات منهم باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية المتعمقة ، تبين أن إقبال الحكومة البريطانية على خفض معدلات الضرائب على أرباح هذه الشركات لمساعدتها على المنافسة أدى إلى زيادة قدرة أكثر من ٨٧ ٪ منها على المنافسة وأمكنها الحفاظ بأسواقها الحالية بل استطاعت أن تصدر منتجاتها إلى أسواق جديدة مما ساهم فى زيادة مواردها وأرباحها وشجعها على تنفيذ خطط طموحة للتطوير والتوسع.

ونفس النتيجة حدثت (٧) بالنسبة للشركات المنتجة للدواجن فى فرنسا ، إذ كان لخفض الضرائب بل الإعفاء أحياناً منها على منتجات هذه الشركات أثره الكبير على زيادة قدراتها التنافسية فى أسواق دول مجلس التعاون وأمكنها من زيادة حصتها السوقية فى هذه الأسواق وتأكدت هذه النتائج لنسبة تصل إلى ٦٩ ٪ من الشركات التى شملها البحث والتى بلغ عددها ٣٩٠ شركة .

وفى دراسة لصندوق النقد الدولى (٨) شملت العديد من الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ، وجد أن ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات فى هذه الدول كانت أحد العوامل الهامة والمؤثرة على تقصيرمثل هذه الشركات فى أعمالها وحدًت إلى درجة كبيرة من نجاحها وتوسعها ، وقد شملت الدراسة شركات صناعية وتجارية من مختلف الأحجام .

كما كان للمعدلات العالية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (٩) أثرها السيىء على كثير من المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية فى مصر ، خاصة تلك التى تعمل فى المدن الجديدة ، إذ تبين أن ارتفاع معدل الضريبة كان أحد الأسباب الرئيسية لتعثر الكثير من هذه الشركات من مختلف الأحجام

كما قد يكون لانخفاض معدلات الضرائب على نواتج الشركات أثره الجيد على أداء هذه الشركات ومن ثم نجاحها واستمرارها . فعدم وجود ضرائب تقريباً فى دول مجلس التعاون شجع على قيام العديد من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية وساعد على نجاحها وتوسعها (١٠) .

كما تبين من دراسة قام بها (١١) (Paul 2003) وشملت ٥٠٠ شركة من مختلف الأحجام وتعمل فى ثلاث صناعات هى الهندسية والكيماوية والإليكترونية ، والتى شملت ٥٠٠٠ فرد يمثلون عينة البحث أن انخفاض الضرائب كان السبب الرئيسى الذى أتاح لهذه الشركات موارد مالية مكنتها من تطوير أعمالها والتوسع فى أنشطتها وتقوية مراكزها التنافسية سواء فى السوق الأمريكية أو الأسواق العالمية .

وفى دراسة أخرى قام بها (Tanjon 2001) (١٢) وشملت ٤٠٠ شركة صغيرة تعمل فى مجالات مختلفة واستهدفت بيان تأثير الدعم الحكومى على تطوير وازدهار أعمال الشركات والذى تمثل فى إعفاءات ضريبية تصل إلى عشر سنوات بالإضافة إلى تخفيضات جمركية على وارداتها من مستلزمات الإنتاج مع خفض جمركى على صادراتها إلى الخارج ، تبين أن هذا الدعم كان مؤثراً إلى درجة كبيرة على مدى وسرعة نجاح هذه الشركات وتطور أعمالها وكان التأثير الأكبر فى ذلك يرجع إلى عامل الإعفاء الضريبى .

كما أدى الإعفاء الجمركى الذى منحته الحكومة المصرية للشركات التى تعمل فى المناطق الاستثمارية فى خليج السويس أثره البالغ على إقبال كثير من المستثمرين على الاستثمار فى مجالات مختلفة داخل هذه المنطقة والمناطق الأخرى التى يشملها هذا الإعفاء لفترة معينة.

مجتمع البحث :

يتكون من عينة من الشركات العاملة فى كل من الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج فى كلا من مصر والهند ، والعدد المقرر هو :-

- فى مصر : ٢٢٥ شركة (١٢٥ فى صناعة الغزل والنسيج و ١٠٠ فى الصناعات الهندسية) .
- فى الهند : ٢٢٥ شركة (١٢٥ فى صناعة الغزل والنسيج و ١٠٠ فى الصناعات الهندسية) .

وتقسم هذه الشركات حسب الحجم إلى :

- شركات كبيرة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)
- شركات متوسطة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)
- شركات صغيرة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)

• وحدة المعاينة :

سيتم اختيار المدير العام فى كل شركة من شركات البحث ليكون وحدة المعاينة الذى يمثل مصدر معلومات هذا البحث .

● **وسائل جمع البيانات من مصدرين (ثانوى / أولى)**

■ **مصادر ثانوية :** كل ما نشر عن هاتين الصناعتين .

■ **مصادر أولية :** سيتم جمع البيانات باستخدام قائمة استقصاء ستعد لهذا الغرض و يستخدم البريد كوسيلة لجمع البيانات .

■ فروض البحث :

□ **يقوم البحث على اختيار الفروض الآتية :**

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين ارتفاع معدل الضريبة على دخول الشركات وقدرتها على :

○ التوسع فى الإنتاج .

○ تطوير أعمالها .

○ تحسين جودة منتجاتها .

○ تطوير كفاءة العاملين فيها .

○ التصدى للمنافسة الخارجية .

□ **يؤدى ارتفاع الضرائب على مستلزمات الإنتاج إلى :**

١ - زيادة تكلفة وحدة المنتج .

٢ - انخفاض جودة المنتج .

٣ - ضعف المركز التنافسى للشركة .

٤ - انخفاض معدل العمالة فى الشركة .

٥ - انخفاض القوة الشرائية فى السوق .

□ **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وارتفاع معدل التهرب الضريبى من قبل شركات الأعمال.**

تحليل بيانات البحث الميدانى :

فى هذا الجزء سوف يتم التعامل مع البيانات الميدانية التى تم جمعها من شركات الدراسة وسوف يكون ذلك على النحو التالى :

جدول (١)

مدى عدالة أو عدم عدالة الضريبة بين وجهة نظر شركات البحث

دول البحث	الشركات حسب الحجم / نوع الإجابة	الشركات كبيرة الحجم		الشركات متوسطة الحجم		الشركات صغيرة الحجم		الأرباح	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
مصر	نعم	١٢٠	٨٠	١٤٠	٩٣	١٤٥	٩٧	٤٠٥	٩٠
	لا	٣٠	٢٠	١٠	٧	٥	٣	٤٥	١٠
الهند	نعم	١١٠	٧٣	١٢٠	٨٠	١٤٧	٩٨	٣٧٧	٨٤
	لا	٤٠	٢٧	٣٠	٢٠	٣	٢	٤٢	١٦

التحليل : بالنظر إلى البيانات الموضحة فى الجدول رقم واحد يتضح أن عدم عدالة الضريبة من وجهة نظر جميع الشركات عينة البحث فى كلا من مصر والهند تعد السمة السائدة ، أى إن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من وجهة نظر شركات البحث تعد غير عادلة لارتفاع معدلاتها ويزداد الأمر سوءا بالنسبة للشركات صغيرة الحجم التى تعانى كثيراً من عدم عدالة وارتفاع معدلات الضريبة على أرباحها التجارية المحققة لها مما ينعكس سلباً على قيمة الفائض من الأرباح الذى يمثل المورد الرئيسى لتمويل عمليات هذه الشركات .

جدول (٢) أسباب عدم عدالة الضريبة بالنسبة لشركات البحث المصرية

الشركات حسب الحجم / أسباب عدم عدالة الضريبة :	كبيرة الحجم		متوسطة الحجم		صغيرة الحجم		جملة		Std
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١ - إن الضريبة المفروضة عالية	١٤٠	,٩٣	١٤٥	,٩٧	١٤٥	,٩٧	٤٣٠	٩٥	٩٦,
٢ - يجب تخفيض الضريبة لعدم عدالتها	١٢٠	,٨٠	١٣٥	,٩٠	١٤٠	,٩٣	٣٩٠	٨٧	٨٧,
٣ - إن ارتفاع الضريبة يقلل من حجم الأموال اللازمة لتحويل عمليات الشركة .	١٢٥	,٨٣	١٣٧	,٩١	١٤٢	,٩٥	٤٠٤	,٩٠	٩١,
٤ - إن المعدل العالى للضريبة يقلل من حجم الأرباح الصافية لأصحاب المشروع .	١٤١	,٩٤	١٤٣	,٩٥	١٤٤	,٩٦	٤٢٨	,٩٥	٩٦
٥ - إن الضريبة العالية لا تشجع على التوسع فى أعمال المشروع	١٣٩	,٩٣	١٣٨	,٩٢	١٤١	,٩٤	٤١٨	,٩٣	٩٥
٦ - إن الضريبة العالية غير مناسبة مع ظروف الكساد الاقتصادى العالمى	١٣٧	,٩١	١٣٣	,٩٨	١٣٧	,٩١	٤٠٧	,٩٠	٩١
٧ - إن المعدل العالى للضريبة يقلل من فرص استخدام المهمات العالية والمتخصصة اللازمة .	١٢٩	,٨٩	١٢٧	,٨٥	١١٩	,٧٩	٣٧٥	,٨٣	,٨٤
٨ - إن الضريبة العالية لا تمكن من توفير الأموال اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المتخصصة	١٤٠	,٩٣	١٣٢	,٨٨	١٢٥	,٨٣	٣٩٧	,٨٨	,٨٩
٩ - إن الضريبة العالية لا تشجع على توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير	١٤١	,٩٤	١٣٤	,٨٩	١١٥	,٧٧	٣٩٠	,٨٧	,٨٨
١٠ - إن الضريبة العالية تقلل من فرص التحدى لمنافسة السلع الأجنبية فى السوق.	١٣٩	,٩٣	١٤٥	,٩٧	١٤٦	,٩٧	٤٣ -	,٩٥	,٩٦

جدول (٢) أسباب عدم عدالة الضريبة بالنسبة لشركات البحث الهندية

الشركات حسب الحجم / أسباب عدم عدالة الضريبة :	كبيرة الحجم		متوسطة الحجم		صغيرة الحجم		جملة		Std
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١ - إن الضريبة المفروضة عالية	١٣٠	,٦٨	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٣٠	,٩٥	٩٦
٢ - يجب تخفيض الضريبة لعدم عدالتها	١٢٠	,٨٠	١٣٠	,٨٦	١٤٠	,٩٣	٣٩٠	,٨٧	٨٧
٣ - إن ارتفاع الضريبة يقلل من حجم الأموال اللازمة لتحويل عمليات الشركة .	١٢٠	,٨٠	١٣٠	,٨٦	١٢٠	,٨٠	٣٧٠	,٨٢	٨٤
٤ - إن المعدل العالى للضريبة يقلل من حجم الأرباح الصافية لأصحاب المشروع .	١٢٠	,٨٠	١٤٠	,٨٠	١٣٠	,٨٧	٣٧٠	,٨٢	٨٤
٥ - إن الضريبة العالية لا تشجع على التوسع فى أعمال المشروع	١٤٠	,٩٣	١١٠	,٩٣	١٠٠	,٦٧	٣٥٠	,٧٨	٧٩
٦ - إن الضريبة العالية غير مناسبة مع ظروف الكساد الاقتصادى العالمى	١٥٠	١٠٠	١٢٠	,٨٠	١٥٠	١٠٠	٤٢٠	,٩٣	٩٥
٧ - إن المعدل العالى للضريبة يقلل من فرص استخدام المهمات العالية والمتخصصة اللازمة .	١٠٠	,٦٧	٩٠	,٦٠	٦٠	,٤٠	٢٥٠	,٥٥	٦٢
٨ - إن الضريبة العالية لا تمكن من توفير الأموال اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المتخصصة	١٢٠	,٨٠	١٠٠	,٦٧	١١٠	,٧٣	٣٣٠	,٧٣	٧٤
٩ - إن الضريبة العالية لا تشجع على توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير	١٨٠	,٧٣	٨٠	,٥٣	١٠٠	,٦٧	٢٩٠	,٦٤	٦٨
١٠ - إن الضريبة العالية تقلل من فرص التحدى لمنافسة السلع الأجنبية فى السوق.	١٢٠	,٨٠	١١٠	,٧٣	١٢٠	,٨٠	٣٥٠	,٧٨	٧٩

جدول (٣) الآثار السيئة للضريبة العالية على نتائج أعمال المشروع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج

حجم الشركات	شركات كبيرة الحجم				شركات متوسطة الحجم				شركات صغيرة الحجم			
عدد ونسبة الموافقة المطلوبة على وجود آثار سيئة للضريبة العالية حسب حجم الشركات (نوع الأثر السيىء)	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co
١ ـ تأخر إجراءات التخليص الجمركى	١٣٢	,٨٨	,٧٩	,٨٠	١٣٥	,٩٠	,٧٩	,٨٠	١٢٩	,٨٦	,٧٥	,٧٧
٢ ـ زيادة معدلات الإنفاق على الموارد المستوردة	١٣٩	,٩٣	,٨٣	,٨٤	١٣٦	,٩١	,٨٠	,٨١	١٢٧	,٨٥	,٧٩	,٨٠
٣ ـ زيادة معدلات التلف للمواد المستوردة	١٧٣	,٩١	,٨٠	,٨١	١٣٩	,٩٣	,٨١	,٨٤	١١٠	,٧٣	,٧٤	,٧٩
٤ ـ تعرض الموارد المستوردة للسرقة	١٣٥	,٩٠	,٧٩	,٨٠	١٤٠	,٩٣	,٨١	,٨٤	١١٦	,٧٧	,٧٦	,٧٨
٥ ـ زيادة تكلفة المواد المستوردة	١٤٠	,٩٣	,٨٤	,٨٦	١٤١	,٩٤	,٨٠	,٨٧	١٤٣	,٩٥	,٨٧	,٨٩
٦ ـ تأخر إنتاج السلع التى تدخل فى صنعها هذه المواد .												
أ ـ كلياً	١٣٩	,٩٣	,٨٣	,٨٤	١٣٧	,٩١	,٨٠	,٨١	١٣٥	,٩٠	,٧٩	,٨٠
ب ـ جزلياً	١٣٧	,٩١	,٨٠	.٨١	١٣٦	,٩١	,٨٠	,٨١	١٢٩	.٨٦	,٧٥	,٧٧
٧ ـ انخفاض حجم الطلب على منتجات المشروع .	١٣٨	,٩٢	,٨١	,٨٢	١٣٠	,٨٧	,٧٦	,٧٨	١٠٩	,٧٣	,٧٤	,٧٦
٨ ـ ضعف المنافسة بالسوق :												
أ ـ تأخر طرح المنتج فى السوق بسبب تأخر الإنتاج	١٤٣	,٩٥	,٨٧	,٨٩	١٢٨	,٨٥	,٧٩	,٨٠	١١٢	,٧٥	,٧٦	,٧٧
ب ـ تأثر جودة السلع سلباً	١٣٦	,٩١	,٨٠	,٨١	١٢٧	,٨٥	,٧٩	,٨٠	١٠٥	,٦٩	,٦٣	,٦٥

جدول (٣) الآثار السيئة للضريبة العالية على نتائج أعمال المشروع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج

حجم الشركات	شركات كبيرة الحجم				شركات متوسطة الحجم				شركات صغيرة الحجم			
عدد ونسبة الموافقة المطلوبة على وجود آثار سيئة للضريبة العالية حسب حجم الشركات (نوع الأثر السيىء)	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co
١ ـ تأخر إجراءات التخليص الجمركى	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	١٠٠	٦٧	,٦	,٧
٢ ـ زيادة معدلات الإنفاق على الموارد المستوردة •	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦
٣ ـ زيادة معدلات التلف للمواد المستوردة	٨٠	٥٤,٦	,٣	,٤	١١٠	٧٣,٧	٦٥	٧٢	٨٠	٥٤,٦	,٣	,٤
٤ ـ تعرض الموارد المستوردة للسرقة	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢
٥ ـ زيادة تكلفة المواد المستوردة	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦
٦ ـ تأخر إنتاج السلع التى تدخل فى صنعها هذه المواد .												
أ ـ كلياً	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦	٧٠	٤٦,٩	,٢٦	,٣١	١٠٠	٦٧	,٦	,٧
ب ـ جزلياً	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦
٧ ـ انخفاض حجم الطلب على منتجات المشروع .	١٢٠	٨٠	٧	,٨	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	١٢٠	,٨٠	,٧	,٨
٨ ـ ضعف المنافسة بالسوق :												
أ ـ تأخر طرح المنتج فى السوق بسبب تأخر الإنتاج	١٠٠	,٦٧	,٦	,٧	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	١٠٠	٦٧	,٦	,٧
ب ـ تأثر جودة السلع سلباً	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢

جدول (٤) الآثار السيئة الناتجة عن ارتفاع المعدل الضريبى فى مصر

حجم الشركات	الشركات كبيرة الحجم				الشركات متوسطة الحجم				الشركات صغيرة الحجم			
عدد ونسبة الموافقين على وجود آثار للضريبة العالية حسب حجم شركات البحث / الآثار السيئة	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co
١ ـ زيادة معدلات التهرب الضريبى	١٥٠	١٠٠	١	١	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٥٠	١٠٠	١	١
٢ ـ كثرة المشاكل مع مصلحة الضرائب	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩
٣ ـ تأخر الممولين إلى الطرق غير المشروعة	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٥٠	١٠٠	١	١	١٥٠	١٠٠	١	١
٤ ـ التهرب الكلى من دفع الضريبة	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥
٥ ـ التهرب الجزئى من دفع الضريبة	١٥٠	١٠٠	١	١	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩
٦ ـ اللجوء إلى رشوة لـ : ـ .												
أ ـ التهرب جزئياً من دفع الضريبة	١٤٠	٩٣,٣	,٨٥	,٩	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩
ب ـ تأخر دفع الضريبة	١٥٠	١٠٠	١	١	١٥٠	١٠٠	١	١	١٤٠	٩٣,٣	,٨	,٩
جـ ـ الحصول على إعفاء ضريبة غير مستحقة	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١٢٠	٨٠	,٧	,٨
٧ ـ نقص حصيلة الضرائب الموجهة إلى ميزانية الدولة .	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١١٠	٧٣,٧	,٦	,٧
٨ ـ نقص حصيلة الضريبة قد يؤدى إلى :												
ـ وقف تنفيذ بعض المشروعات العامة	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦	٩٠	٦٠,٣	,٥	,٦
ـ صعوبة التوقع فى المشروعات العامة	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١٠٠	٦٧	,٦	,٧	١٢٠	٨٠	,٧	,٨
ـ نقص الموارد اللازمة لتمويل النشاط الحكومى	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٠	١١٠	٧٣,٧	,٦٥	,٧٢	١٢٠	٨٠	,٧	,٨
ـ وجود حالة من العداء بين الممولين ومصلحة الضرائب	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥	١٢٠	٨٠	,٧	,٨	١٣٠	٨٧,١	,٨	,٨٥

جدول (٤) الآثار السيئة الناتجة عن ارتفاع المعدل الضريبى فى الهند

حجم الشركات	الشركات كبيرة الحجم				الشركات متوسطة الحجم				الشركات صغيرة الحجم			
عدد ونسبة الموافقين على وجود آثار للضريبة العالية حسب حجم شركات البحث / الآثار السيئة	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co	عدد	٪	Std	Corr. Co
١ ـ زيادة معدلات التهرب الضريبى	١٣٨	٩٢	,٨٠	٨٣	١٣٦	٩١	٨٠	٨١	١٣٦	٩١	٧٩	٨٠
٢ ـ كثرة المشاكل مع مصلحة الضرائب	١٤١	٩٤	٨٥	٨٧	١٤٣	٩٥	٨٧	٨٩	١٣٨	٩٢	٨٠	٨٣
٣ ـ تأخر الممولين فى سداد الضريبة	١٤٦	٩٧	٩٢	٩٤	١٤٣	٩٥	٨٧	٨٩	١٤٦	٩٧	٩٢	٩٤
٤ ـ لجوء الممولين إلى الطرق غير المشروعة												
أ ـ التهرب الكلى من دفع الضريبة	١٤٠	٩٣	٨١	٨٤	١٢٧	٨٥	٧٩	٨٠	١٤٥	٩٧	٩٢	٩٤
ب ـ التهرب الجزئى من دفع الضريبة	١٤١	٩٤	٨٥	٨٧	١٤١	٩٤	٨٥	٨٧	١٤٦	٩٧	٩٢	٩٤
٥ ـ اللجوء إلى رشوة لـ : ـ .												
أ ـ التهرب جزئياً من دفع الضريبة	١٢٧	٨٥	٧٩	٨٠	١٣١	٨٧	٧٦	٧٨	١٣٥	٩٠	٧٩	٨٠
ب ـ تأخر دفع الضريبة	١٤٢	٩٥	٨٧	٨٩	١٣٦	٩١	٧٩	٨٠	١٣٧	٩١	٨٠	٨١
جـ ـ الحصول على إعفاء ضريبة غير مستحقة	١٣٣	٨٩	٧٩	٨١	١٣٠	٨٧	٧٦	٧٨	١٤٠	٩٣	٨٤	٨٦
٦ ـ نقص حصيلة الضرائب الموجهة إلى ميزانية الدولة .	١٧٣	٩١	٨٢	٨٤	١٢٩	٨٦	٧٥	٧٧	١٢٦	٩٤	٨٥	٨٧
٧ ـ نقص حصيلة الضريبة قد يؤدى إلى :												
ـ وقف تنفيذ بعض المشروعات العامة	١٢٢	٨١	٧٤	٧٦	١١٧	٧٨	٧٦	٧٨	١٠٤	٦٩	,٦٣	٦٥.
ـ صعوبة التوقع فى المشروعات العامة	١٣٠	٨٧	٧٦	٧٨	١٢١	٨١	٧٤	٧٦	٩٤	٦٢	,٦٠	٦٢
ـ نقص الموارد اللازمة لتمويل النشاط الحكومى	١٢٥	٨٣	٧٥	٧٦	١١٦	٧٧	٧٦	٧٨	١٠٦	٧١	,٦٤	٦٦
٨ ـ وجود حالة من العداء بين الممولين ومصلحة الضرائب	١٤٤	٩٦	٩١	٩٣	١٤٢	٩٥	٨٧	٨٩	١٤٣	٩٥	,٨٧	٨٩

بالنظر إلى البيانات الموضحة فى الجدولين (١، ٢) يتضح عدم عدالة معدلات الضرائب من وجهة نظر المستقطبين فى شركات البحث سواء فى مصر أو الهند أى إن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعد غير عادلة وإن معدلاتها مرتفعة مقارنة بالمعدلات المناظرة فى دول أخرى نامية ـ هذا بالنسبة لجميع فئات شركات البحث سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم بل يزداد الأمر سوءاً بالنسبة للشركات الصغيرة الحجم التى تعانى بصورة أكبر من ارتفاع الضرائب المفروضة على أرباحها التجارية والصناعية مما ينعكس سلباً على قيمة صافى الأرباح الفائض بعد خصم هذه الضرائب مما يؤدى إلى انخفاض الموارد المتوافر لها والتى هى فى أمس الحاجة إليها لتمويل عملياتها خاصة أن قدراتها على تدبير احتياجاتها المالية عن طريق القروض قدرات محدودة بالإضافة إلى صعوبة تدبير احتياجاتها المالية من أية مصادر مالية أخرى لضعف الإمكانيات وانخفاض الثقة فيها .

بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات الضريبة السائدة هنا لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدولتين ولا يمكّن لشركات البحث فى هاتين الدولتين توظيف المهارات البشرية اللازمة للارتقاء بنوعية وحجم آداء هذه المشروعات كما لا يمكّنها من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التى تساهم فى تسهيل مهمة الإنتاج وتوفير التكاليف ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على القيام بأعمال البحوث والتطوير اللازمة لتحسين إنتاجها وجعلها فى موقف تنافسى قوى مع الشركات المثيلة فى الدول الأخرى .

وهذا يؤثر فى الفرض الأول من فروض البحث الذى يرى أن عدم عدالة الضريبة وارتفاع معدلاتها يعطل من قدرات شركات الأعمال فيما يتعلق بالقدرة على التوسع والتطور وتحسين جودة منتجاتها وتوفير المهارات الإدارية والفنية اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية فى أداء هذه المشروعات كما يضعها فى موقف أضعف عند التصدى لمنافسة الشركات الأجنبية الوافدة إلى أسواق هاتين الدولتين .

كما يؤيد ما جاء بالفرض الثانى الذى يربط بين ارتفاع معدلات الضريبة على مستلزمات الإنتاج وزيادة تكلفة وحدة المنتج وانخفاض جودتها لعدم قدرتها على البحث والتطوير واستخدام الآلية المناسبة أو المواد ذات الجودة العالية فى الإنتاج بالإضافة إلى تصور عدد ونوع المهارات البشرية اللازمة لهذا التطوير وما ينعكس على ذلك من زيادة العمالة غير المنتجة داخل مشروعات البحث وانخفاض القدرات الشرائية لهذه الشركات بسبب قصور الموارد المتاحة أو التى يمكن الحصول عليها .

كما كان لمعدلات الضريبية أثره السيئ على نتائج أعمال مشروعات البحث فيما يتعلق باستيراد مستلزمات إنتاجها من الخارج إذ أوضحت نتائج الجدول رقم (٣) أن هذه المعدلات العالية كانت وراء :-

- تأخير إجراءات التخليص الجمركى بسبب الضرائب المرتفعة على الواردات من مستلزمات الإنتاج وما يترتب عليه من زيادة تكلفة هذه الواردات .
- زيادة معدلات التلف والفقد والسرقة لهذه الموارد المستوردة مقارنة بالمعدلات العادية فى حالة انخفاض معدلات الضرائب .
- تأخر الإنتاج لعدم قدرة المشروعات على توفير مستلزمات الإنتاج فى الوقت المناسب سواء كان هذا التأخير كلياً أو جزئياً مما يعرض هذه الشركات إلى فقد جزء من أسواقها التى تطرح فيها منتجاتها .
- انخفاض حجم الطلب المحتمل على منتجاتها نتيجة لعدم قدرة هذه الشركات كلياً أو جزئياً على الوفاء بطلبات العملاء وفى المواعيد المتفق عليها معهم ، ونتيجة لتأخير طرح منتجات هذه الشركات فى أسواقها مما يضعف من قدراتها النامية ويعطى فرصا أكبر لمنافسيها لاحتلال درجتها وجذب عملائها .
- التأثير السلبى على جودة مستلزمات الإنتاج بسبب طول فترة بقائها وحجزها حتى يتم التخليص الجمركى عليها ويزداد الأمر سوءاً فى حالة الصناعات الغذائية والكيمائية .

والنتائج السابقة متماثلة فى شركات البحث فى كلا من مصر والهند .

- وتبرز النتائج المبينة فى الجدول رقم (٤) الآثار السيئة الأخرى التى نتجت عن ارتفاع المعدلات الضريبية فى كلا من مصر والهند وكما يلى :-
- زيادة معدلات التهرب الضريبى سواء كان هذا التهرب كلياً أو جزئياً .
- تأخر الممولين فى سداد المستحق عليهم من هذه الضرائب .
- لجوء عدد كبير من الممولين إلى الطرق غير المشروعة للتهرب من الضرائب أو تقليل القيمة المستحقة لمصلحة الضرائب سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً .
- نقص حصيلة الضرائب بما يترتب عليه :-
- توقف أو تأخير بعض المشروعات العامة التى تعتمد على الضرائب بشكل رئيسى فى التمويل .
- صعوبة تنفيذ خطط التوسع المأمولة فى المشروعات العامة .
- نقص موارد الحكومة لتمويل كثير من أنشطتها المطلوبة خاصة مشروعات البنية الأساسية .

لعل أخطر نتيجة سيئة ظهرت فى هذا البحث تتمثل فى نشوء حالة من العداء بين الممولين ومصلحة الضرائب .

ـ وهذا يؤيد ما جاء فى الفرض الثالث والأخير من فروض البحث .

النتـــائج والتوصـــيات : -

من استعراض تحصيل بيانات البحث الميدانى ظهرت النتائج الآتية : ـ

- إن معدلات الضرائب فى شركات البحث فى كلا من مصر والهند مرتفعة يستوى فى ذلك جميع الشركات بمختلف الأحجام .
- إن ارتفاع معدلات الضرائب ينتج عنه عدة آثار سلبية أعاقت أعمال هذه الشركات والتى من أبرزها :
  - عدم قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو وتطوير أعمالها واستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى أعمالها بالإضافة إلى عدم قدرتها على استخدام المهارات الإدارية والفنية عالية المستوى بما ينعكس سلباً على كفاءة وفعالية الأداء بها .
  - عدم قدرة هذه الشركات على تطوير منتجاتها ومن ثم عدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية فى السوق مما ينعكس سلباً على حصتها السوقية داخلياً وخارجياً وعلى قدرتها التنافسية فى السوق .
  - ميل الممولين إلى التهرب الضريبى سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً مما يؤدى إلى تخصيص حصيلة الضرائب الناتجة عن أرباح هذه الشركات وبالتالى يقلل من الموارد المتاحة للدولة على اعتبار أن الضرائب تمثل أحد البنود الهامة من البنود الإيرادية فى ميزانية الدولة .
  - اتجاه بعض الممولين إلى اتباع الأساليب غير المشروعة لتخصيص ما يستحق عليهم من الضرائب سواء عن طريق عمل حسابات وهمية تقل فى قيمتها عن الحسابات الحقيقية لهذه الشركات أو اللجوء إلى أسلوب الرشوة لخفض ما يستحق عليهم من ضرائب أو خفض قيمة الوعاء الضريبى .
  - ظهور حالة من العداء بين المنظمات المسئولة عن الضرائب فى هاتين الدولتين والممولين ومن ثم تعدد المشاكل بينهم .
  - تعدد صور الضرائب ومعدلاتها مما يحقق حالة من اللبس وعدم الفهم

لذلك يوصى الباحث بما يلى : ـ

- العمل على خفض معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية للوحدات الاقتصادية لضمان مورد مالى

إضافى لها وتمكينها من تحقيق أهدافها فى التوسع والنمو والتطوير والقدرة على المنافسة داخلياً وخارجياً وهذا له مردوده الإيجابى طويل الأجل على قيم الأوعية الضريبية ومن ثَمَّ حصيلة الضرائب التى تصل إلى الدولة .

- يجب أن يراعى عدم فرض زيادة معدلات الضرائب للحالة الاقتصادية التى تمر بها الدولة وحالة الأسواق والمنافسة وظروف الشركات .
- العمل على فتح إعفاءات الضريبة أو خفض معدلات الضرائب بالنسبة للشركات التى تعمل فى مجالات معينة تشجيعاً لها على الاستمرار والتوسع جدياً للاستثمار فى هذه المجالات .
- اختيار أفضل الكفاءات البشرية للعمل فى المنظمات المسئولة عن الضرائب والتى تتصف بالأمانة والنزاهة وحكمة وعدالة التقدير ومهارات التعامل مع الممولين .
- أن لا تتصف مأمورية الضرائب بالجبرية أى لا تستخدم أى مظهر من مظاهر السلطة الرسمية حتى لا تتكون فجوة بين الممولين والمنظمات المشرفة على الضرائب .

• مراجع البحث :

(١) د. محمد عباس بدوى ، د. فؤاد السيد المليجى ، المحاسبة الضريبية فى القياس الضريبى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٦ ص ٥ - ٦ .

(٢) د. محمد سمير الصبان و د. فاروق عبدالعلى محمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٨، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) د. رؤوف عبدالمنعم محمد و د. محمود على سليمان غريبة ، المحاسبة الضريبية ، قسم التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ، مصر ١٩٩٩ ، ص ٣ - ٤ .

(٤) المحاسبة الضريبية ، دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، إسكندرية ، مصر ١٩٨٥ ص ٧٢٦ .

(5) Aron, J - 2000 Growth & institutions : A Review of the Evidence", The world Bank Research observer, vol, 15 . No.1 (February) : 99-135.

(6) Barro, R. & x alai Martin .1995 Economic Growth . New York Mergraw Hill .

(7) Bisat, A, et. al . 1997 : Growth, Investment , & Savings in the Arab Economics IMF Working paper WP/97/85. Washington, D. C : International Monetary Fund.

(8) World Bank 2000 b. World Development Indictors Washington D.C : World Bank .

(٩) د . أحمد محمود عبدالمتعال - أثر الضريبة على نجاح منظمات الأعمال العاملة فى المدن الجديدة فى مصر، التجارة والمال ، العدد ٩٩، ٢٠٠١ ص ١٥ - ٢٧ .

(10) D. N Tandon Evaluating the positive of effect of law taxation rate on business succes. journal of taxation, No. 14, New Delhi, 2001 P 21 - 29

(11) KR. Paul, the effect of taxation rate on the success degree of business enterprises, journal of taxation No. 3 Bombay. 2003 P, 17 - 21.

(١٢) تقرير جهاز الاستثمار بجمهورية مصر العربية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٢ صفحة ١٦ .

إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت فى مصر

دكتور/ حسن سيد عويس أبو سريع

محاسب /بشركة أسمنت طره

مقدمة:

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بموضوع البيئة من قبل حكومات الدول المختلفة والعلماء والمفكرين والمهتمين بشئون البيئة ، فالبيئة هى كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بصورة مباشرة ، ورغم أن البيئة قد استمرت باتزانها الإعجازى - بقدرة الله سبحانه وتعالى - لملايين السنين فقد جاء إنسان القرن العشرين ليفسد العديد من مكوناتها (متعمداً أو غير متعمد) الأمر الذى أوقع فى أيدينا مشكلة ضخمة هى مشكلة التلوث البيئى ، وأمام أهمية وضرورة تفهم المنشآت المختلفة واعترافها بمسئولياتها تجاه البيئة كان من الضرورى أن يكون هناك العديد من القضايا التى لابد من النظر إليها بعين التحليل والاعتبار وإحداها "القياس والإفصاح المحاسبى للنفقات البيئية" وفى ظل مسئولية المنشأة عما تسببه للبيئة من أضرار أصبحت المنشأة تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنام من القوانين المنظمة للبيئة ، والتى تستهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من التلوث فى إطار ترشيد استخدام الموارد وتعزيز الأوضاع البيئية .

طبيعة المشكلة:

تعتبر فترة التسمينات بصفة عامة والسنوات الثلاث الأخيرة منها بصفة خاصة سنوات الاهتمام بالبيئة والشئون البيئية ، ففى ظل الاهتمام المتزايد بالأداء البيئى أصبح قياس صدق وعدالة القوائم المالية يتطلب أهمية أخذ الآثار البيئية فى الاعتبار ، خاصة وأن الصورة البيئية غالباً ما تكون غير واضحة ، ومن أهم التحديات التى تواجه المحاسبين والمراجعين فى هذا الصدد هو القياس والإفصاح المحاسبى للنفقات البيئية ، بمعنى كيف يمكن أن تنعكس الآثار البيئية فى القوائم المالية ؟ أو كيف يتم إعداد تقرير مستقل عن الأداء البيئى للمنشأة ؟ ، ومدى إمكانية التقرير عن وفاء المنشأة بالتزاماتها البيئية وفقاً للقوانين المنظمة للبيئة ... (١)

(1) Financial Accounting Standard Board (FASB71) Accounting For The Effects Of Certain Types Of Regulation, (Status Page. December 1982) Par38:39

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من الاهتمام المتزايد فى السنوات الأخيرة بقضايا البيئة والالتزامات البيئية والتعبير عنها فى صلب القوائم المالية وذلك على الصعيدين الدولى والمحلى .

فعلى الصعيد الدولى نلاحظ اهتمام العديد من المنظمات المهنية المحاسبية وغير المحاسبية بقضايا البيئة والالتزامات البيئية ، فعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات وشكلت العديد من اللجان للوصول إلى أفضل الحلول بشأن التعبير عن الالتزامات والأعباء البيئية فى التقارير المالية ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة (٢٪ إلى ٥٪) من إجمالى الناتج القومى الأمريكى يخصص لمواجهة الالتزامات البيئية فى ظل القوانين البيئية الأمريكية ، وقد صرحت هيئة بورصة الولايات المتحدة الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) بأن على الشركات التى تقيد أسهمها فى SEC الإلتزام بنشر الالتزامات البيئية والمنصرف على البيئة فى قوائمها المالية ولذلك أصدرت الـ SEC المعيار المحاسبى رقم ٩٢ بعنوان " الإفصاح عن الالتزامات البيئية الحالية والمستقبلية " (١) كما قدرت وكالة حماية البيئة سنة ١٩٩١ التكاليف البيئية فى الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيف بعض مواقع التخلص من النفايات الصناعية بمبلغ ٧٥٢ بليون دولار ، أما فى إنجلترا فقد قدرت التكاليف البيئية بنحو ١٤ بليون جنيه استرلينى عام ١٩٩١ ... (٢) كما يولى البنك الدولى اهتماما متزايداً لحماية البيئة من البرامج التى يقدمها للدول النامية ، وقد قدم البنك قروضاً إجماليها ٤٠ بليون دولار لأكثر من ٥٠٠ مشروع فى ١٠٠ دولة ، حيث يقوم البنك بالمساعدة فى وضع الخطط الاستراتيجية للتنمية البيئية ، ويقوم البنك بالمراجعة المستمرة للنفقات العامة التى تنفقها هذه المشروعات وخاصة مشروعات تنقية الهواء ونظافة المياه (٣) .

وعلى الصعيد المحلى ومن خلال المقابلات التى أجراها الباحث مع بعض مديرى التكاليف بشركات الأسمنت وكذلك مديرى القطاعات البيئية بهذه الشركات لاحظ الباحث أن المنصرف على قضايا البيئة فى إحدى الشركات فى السنوات الأخيرة قفز فجأة من ٢ مليون جنيه عام ٩٧ إلى ١٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وذلك لمواجهة الضغوط البيئية على شركات الأسمنت ، وقد صرح رئيس مجلس إدارة هذه الشركة بأن المنصرف على البيئة فى الفترة الأخيرة وصل ٩٠ مليون جنيه .

ويعتقد الباحث أن زيادة المنصرف على الالتزامات البيئية فى هذه الشركات يعتبر من أهم عوامل انصراف المستثمرين عن الاستثمار فى هذا القطاع الحيوى والإستراتيجى .

---

(1) S. Douglas Beets and Christopher, Corporate Environmental Reports: the Need for Standards and An Environmental Assurance Service", Accounting Horizons, (V. 13, N. 2, June 1999), p 130.

(2) Russell, Metal," Hazardous Waste Remediation: The Task Ahead "Knoxville TN: Waste Management Research and Education Institute, University of Tennessee's Knoxville (1994) pp. 16 : 23 .

(3) James D. Wolfensohn, The World Bank Knowledge & Resources for Development, (January 2001) p. 8.

وهنا تظهر مشكلة الإفصاح عن هذه النفقات فى صلب القوائم المالية ، وكيف يتم إظهارها للمستثمرين الحاليين والمرتقبين بصورة واضحة وهو ما يسمى " الإفصاح والشفافية " فى التعبير عن الالتزامات البيئية ، وما هو موقف مراقب الحسابات من هذه النفقات ؟.

وفى ظل المنافسة القادمة من الشركات الأجنبية والمتعدية الجنسية والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية التى تتطلب الإفصاح والتعبير عن الالتزامات البيئية وفى ظل تسويق أسهم هذه الشركات فى البورصات العالمية ، ومنها بورصتا لندن وأمريكا ، وما تفرضه هذه البورصات من ضرورة إثبات النفقات البيئية فى القوائم المالية المنشورة أو فى تقرير مستقل ، أصبحنا فى حاجة إلى طريقة مناسبة لإثبات هذه الالتزامات وهو ما يوضح وجهة نظر الباحث فى وجود مشكلة جديرة بالبحث والدراسة .

الهدف من البحث :

١ - وضع إطار نظرى للإدارة البيئية .

٢ - تطبيق هذا الإطار على قطاع الأسمنت فى مصر .

الدراسات السابقة :

يعتقد الباحث أن موضوع الإدارة البيئية من منظور محاسبى فى مصر لم يتناوله أى باحث فى المكتبة العربية بصورة مباشرة حتى الآن سواء فى الكتب أو الدوريات العربية باستثناء بعض المقالات التى تناولت هذا الموضوع ولكن بصورة غير مباشرة ، وعلى حد علم الباحث ومن خلال اطلاعه على معظم الدوريات الأجنبية المهتمة بمهنة المحاسبة ومن خلال مراسلة الباحث لأكثر من ٨٠ منظمة مهنية وشركات أسمنت أجنبية على مستوى العالم فإنه لم توجد حتى الآن دراسة متخصصة عن القياس والإفصاح المحاسبى للنفقات البيئية فى شركات الأسمنت ، وهو ما جعل الباحث يقوم بمراسلة الجهات المهنية والعلمية المهتمة بتطوير مهنة المحاسبة على مستوى العالم ، بالإضافة إلى شركات الأسمنت العالمية وفروعها المختلفة فى معظم الدول وذلك كما يلى :-

أولاً : المنظمات المهنية :

1 - INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) .

2 - THE INSTTUTE OF CHARTERD ACCOUNTANTS IN ENGLAND & WALES (I. C. E. W.)

- معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز.

3 - SECURITIES AND EXCHANG ECMMISSION (SEC)

- لجنة بورصات الولايات المتحدة الأمريكية .

4 - FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOORD (FASB)

- مجلس معايير المحاسبة الأمريكية .

5 - INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS (IFAC)

- الاتحاد الدولى للمحاسبين .

وقد كان إقبال المنظمات المهنية والعلمية على التعاون مع الباحث كبيراً جداً من خلال المساهمات التى أرسلت بها معظم هذه الجهات وخاصة الأمم المتحدة والبنك الدولى وبورصة الأوراق المالية بأمريكا ، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكى ومجلس معايير المحاسبة الإنجليزى كان لها أثر كبير فى إتمام هذه الدراسة .

ثانياً : أهم شركات الأسمنت العالمية التى قام الباحث بمراسلتها

1 - CIMENTS FRANCAIS.

2 - HOLCIM.

3 - ITAL CEMENT GROUP.

4 - CIMPOR.

5 - CEMEX.

6- LAFARGE

وقد كان إقبال هذه الشركات كبيراً للغاية حيث أرسلت معظم هذه الشركات تقاريرها السنوية للباحث طوال فترة الدراسة ومنها CIMENTS FRANCAIS ITAL CEMENTI

وفى أثناء حضور الباحث لمؤتمر TREASURY 2003 بفرنسا فى يونيو ٢٠٠٣ قام بمقابلة أكثر من ٣٠ شخصا من جنسيات مختلفة يعملون فى أكبر شركات الأسمنت العالمية ، واستفسر منهم عن طريقة معالجة النفقات البيئية فى شركاتهم ، بالإضافة إلى إرسالهم العديد من التقارير السنوية لهذه الشركات للباحث بصورة شخصية .

كما قام الباحث بمراسلة الدكتور / MR. GON-ZAGUE PILLET رئيس قسم المحاسبة بإحدى الجامعات السويسرية ورئيس الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ، وأوضح للباحث أن موضوع رسالته يتفق مع مشروع الوكالة السويسرية ، وأنه يرحب بالتعاون مع الباحث ويأمل فى الحصول على نسخة من هذه الرسالة لمساعدته فى إتمام دراسة الوكالة السويسرية على قطاع الأسمنت فى مصر والمشرق العربى ، ورحب بمقابلته فى أول زيارة للقاهرة .

منهج البحث :

سوف يعتمد الباحث فى أسلوب البحث على كل من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى حيث يعتمد على المنهج الاستقرائى للواقع العملى للمعلومات والبيانات التى يتم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة لشركات الأسمنت المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، أما الشركات غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية قد تم الحصول على قوائمها المالية بصورة شخصية ، بالإضافة إلى التقارير السنوية لأهم شركات الأسمنت العالمية وفروعها المختلفة ، ويعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى فى الرجوع إلى الأصول العلمية لمهنة المحاسبة .

حدود البحث :

لن يستطيع الباحث أن يتعرض لجميع المشاكل المرتبطة بنفقات التلوث البيئى والإدارة البيئية ، ولكن سوف يركز على النقاط التالية :-

١ - الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية .

٢ - أهم الجهود المبذولة من المنظمات

المهنية والمحاسبية فى مجال الإدارة البيئية .

٣ - الاعتراف بالنفقات البيئية والإفصاح عنها.

الدراســة التطبيقــية :

بعد استعراض الباحث للدراسات النظرية التى قامت بها المنظمات المهنية والعلمية على مستوى العالم ، قام الباحث بدراسة القوائم المالية لشركات الأسمنت فى مصر سواء كانت منشورة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة ، أو غير المنشورة للشركات غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، وتحقيقاً لمبدأ تمشى الإطار المقترح مع طبيعة وواقع البيئة المصرية قام الباحث بإعداد قائمة استقصاء للفئات الثلاثة التالية :

١ - المديرين الماليين بشركات الأسمنت فى مصر

٢ - مراجعى الحسابات بشركات الأسمنت فى مصر .

٣ - خبراء هيئة سوق المال .

لمعرفة أراء هذه الفئات فى تطبيق هذا الإطار، وفى ظل النتائج التى حصل عليها الباحث من هذه الفئات قام بإعداد الإطار المقترح لكى يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى ويسهل تطبيقه على شركات الأسمنت فى مصر .

فروض البحث:

تناول الباحث أهم الدراسات النظرية فى الإدارة البيئية ، والتى صدرت عن أهم المنظمات المهنية والعلمية فى معظم الدول المتقدمة والتى لها سابقة خبرة فى هذا المجال ، وحتى يمكن الاستفادة من مزج الشق النظرى بالجانب العملى يقوم الباحث بتقديم قائمة استقصاء لكل من المهتمين بهذا المجال سواء من العاملين بشركات الأسمنت أو مراجعى الحسابات لهذه الشركات ، بالإضافة إلى خبراء هيئة سوق المال ، ونظراً لحداثة الموضوع وغياب التشريعات الملزمة بالإفصاح والتقرير عن نفقات الإدارة البيئية فى شركات الأسمنت سواء فى قائمة الدخل أو الميزانية ، تم صياغة فروض البحث التالية :-

عدم وجود فروق معنوية بين أراء المجموعتين حول البنود المكونة لكل من عناصر الاعتراف و القياس والإفصاح والتقرير عن النفقات البيئية وكذلك دعائم تطبيق الإطار المقترح .

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية يتناول **الفصل الأول** : منها" **الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية**" ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما الأول **المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية** ، ويتناول الثانى **الدراسات السابقة والجهود الدولية فى مجال الإدارة البيئية** .

الفصل الثانى : الدراسة التطبيقية وتشتمل على مبحثين الأول الإدارة البيئة فى شركات الأسمنت المصرية ، الثانى الدراسة التطبيقية .

الفصل الثالث : الإطار المقترح ويشتمل على مبحثين الأول الإطار المقترح للإدارة البيئية ، الثانى ويشتمل على إجراءات تدعيم الإطار المقترح.

الفصل الأول

الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية

تمهيد :

لقد حظى العقد الأخير من القرن الماضى باهتمام العديد من المنظمات المهنية والعلمية المحاسبية وغير المحاسبية بقضايا البيئة وأثرها على مهنة المحاسبة والمحاسبين ، حتى يستطيع المحاسبون مواجهة التحديات المعاصرة والمتلاحقة والتى أصبحت تتطلب ضرورة مواجهتها على كافة المستويات ، وفى هذا الفصل يحاول الباحث التطرق إلى مفهوم وأهمية البيئة وعلاقتها بالموارد الطبيعية ، والدراسات السابقة وكذلك الجهود المبذولة من المنظمات والهيئات الدولية فى مجال الإدارة البيئية ، وتحقيقاً لهذا الهدف يتناول الباحث فى هذا الفصل المبحثين التاليين : -

المبحث الأول : المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية .

المبحث الثانى : الدراسات السابقة والجهود الدولية .

المبحث الأول

المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية

شهدت السنوات الثلاثة من العقد الأخير فى القرن الماضى اهتماماً بالغاً بقضايا البيئة وذلك نظراً للضغوط التى تعرضت لها المنشآت الملوثة للبيئة سواء من جانب الجهات الحكومية والتشريعية أو جماعات الضغط البيئى ، وفى هذا المبحث يحاول الباحث التعرض لأهم المفاهيم المرتبطة بالإدارة البيئية وكذلك أهم المشاكل التى تواجه الشركات فى سبيل التوافق مع المتطلبات البيئية بالإضافة إلى مفهوم التلوث البيئى وصوره المختلفة ، وذلك كما يلى:-

أولاً : البيئة والموارد الطبيعية :

يواجه العالم المعاصر مشكلة البيئة التى عرفتها البشرية فى تاريخها الطويل وهى التلوث الذى أصاب الهواء والماء والتربة والكائنات الحية ، وقد أخذت تلك المشكلة فى الآونة الأخيرة تتفاقم وتتزايد حدتها على النحو الذى يهدد الحياة على سطح الأرض بالفناء وذلك على الرغم من الجهود المضنية التى تبذلها المجتمعات المعاصرة من أجل التغلب عليها أو على الأقل التخفيف من وطئتها ، ولعل من أهم أسباب هذا الإخفاق هو قصور التشريعات الوضعية عن توفير الحماية الضرورية للبيئة الطبيعية ، وعلى العكس من ذلك تماماً فإن الإسلام يتضمن من النصوص والقواعد والتنظيمات ما يكفل تلك الحماية (١) .

فقد جاء الإسلام من أجل تكريم الإنسان وحمايته ، وقد سخر الله له ما فى السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى لتعمير البيئة وعبادة الله سبحانه وتعالى .

١ - مفهوم البيئة :

رغم أن لفظ البيئة من الألفاظ شائعة الاستخدام فى السنوات الأخيرة إلا أن المفهوم

(١) د/ حسين غانم "الإسلام وحماية البيئة" ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، (السنة الثانية عشرة ، العدد ١٣٥ - أغسطس ١٩٩٢) ص ٣.

الدقيق لهذه الكلمة ما يزال غامضاً للكثيرين ، لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة :ـ

أ ـ المفهوم اللغوى للبيئة :

تبوأ : نزل وأقام أو أصلح المكان وهيأه للمبيت أى أن البيئة فى اللغة تطلق على النزول والحلول فى المكان ومجازاً يمكن أن تطلق على المكان الذى يتخذه الإنسان مستقراً لنزوله وحلوله (١) .

ب ـ المفهوم الحديث للبيئة :

يعرف علم البيئة الحديث (الأيكولوجيا Ecol-ogy) البيئة بأنها " الوسط أو المجال المكانى الذى يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها " .

وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذى عقد فى استكهولم عام ١٩٧٢ م مفهوم البيئة بأنها "كل شئ يحيط بالإنسان".

كما يعرفها آخرون بأنها مجموعة الموارد النادرة الموجودة على كوكب الأرض وبداخله بما فى ذلك الغلاف الجوى المحيط بها وندرة هذه الموارد تجعل من الضرورى اعتبارها أنواعاً من الأصول البيئية الثابتة (٢) .

٢ ـ المفهوم الإسلامى للبيئة :

يتمتع الإسلام بنظرة أعمق وأوسع للبيئة حيث طالب الإنسان أن يتعامل مع البيئة من منطلق أنها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى يستمر وجودها ؟

قال تعالى ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (الأعراف ٨٥)

كما حثت السنة المطهرة على إزالة الأذى من الطريق ، والنهى عن التبول أو التبرز فى الطريق وفى المياه وفى أماكن الراحة ومن أمثلة ذلك قول الرسول ﷺ « وإماطة الأذى عن الطريق صدقة » (٣).

وتبرز أهمية وإسهامات الفكر الإسلامى فى مجال وضع الضوابط الشرعية والإرشادات العملية الكفيلة بمعالجة وحماية البيئة من أى اعتداء عليها وعلى سبيل المثال :

- إن الإسلام يتعامل مع المشكلات البيئية من خلال حرصه على عدم اعتداء الإنسان على البيئة وذلك يتضح من خلال آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فهما يربيان فى الإنسان المسلم السلوك البيئى الصحيح.
- كذلك نجد أن الإسلام لا يقف عند هذا التأهيل والتربية وإنما يتجاوزهما إلى سن التشريعات الملزمة التى تحول دون ذلك العدوان وتتعامل معه بفاعلية وكفاءة إذا وقع.
- لا يقف التشريع الإسلامى لحماية البيئة عند حد الأوامر والنواهى وإنما يوجد الآلية للتنفيذ ، وفى هذا المجال أوجد الإسلام ما يعرف بجهاز الحسبة ، والذى من أهم

---

(١) د/ محمد عبدالقادر " البيئة : مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث " ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ م)، ص ١٣ .

(٢) د/ حسين حسين شحاته ، " الضوابط الشرعية لحماية الإنسان من البيئة " ، (بحث غير منشور) ، ص ١٤ .

(٣) الإمام النووى ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، (طبعة بيروت) ، ص ٤٨ .

مسئولياته منع كل ما يؤدى إلى تلوث البيئة وعدم نظافتها ، ومن أمثلة ذلك : ـ

- يمنع المحتسب رجال الأعمال من استخدام مواد وأدوات ملوثة يستوى فى ذلك المواد الخام والمواد المساعدة ... إلخ .
- يمنع المحتسب رجال الأعمال من استخدام آلات وأساليب تنتج تلوثاً بيئياً فى الهواء أو الماء أو غير ذلك مثل مداخن الأفران .
- كان يشترط فى المحلات مواصفات بيئية خاصة فى بنائها وموقعها .

■ إن الإسلام جعل مهمة إنشاء المدن ثم صيانتها وتخطيطها مع مراعاة الشروط البيئية من أهم واجبات الحكام .

■ إقامة نظام عقابى رادع والحد الأدنى للعقوبة هو تحميل وتضمين المعتدى قيمة ما أفسده [1] .

ويتضح مما سبق أن الإسلام رغم أنه لم يستخدم لفظ البيئة كمصطلح معاصر إلا أنه كان أسبق فى تقرير مفهوم البيئة ووضع الضوابط الشرعية لحمايتها والتعامل معها وجعل المحافظة على البيئة ضرورة وفريضة شرعية ، كما نهى عن إفساد البيئة والفساد فى الأرض واعتبره تعدياً على البيئة ، أى أن الإسلام اهتم بالبيئة وجعل الحفاظ عليها من شُعب الإيمان .

٣ ـ حماية الموارد الطبيعية :

يرتبط بالبيئة مجموعة من المفاهيم تمثل فيما بينها الأصول والخصوم الطبيعية منها[2] :

(١) الأصول الطبيعية :

الموارد الطبيعية التى تم تنميتها واستخراجها وتطوير أرصدتها من فترة لأخرى بواسطة وحدة تنظيمية معينة (حكومية/خاصة) بحيث تؤول هذه الموارد إلى تلك الوحدة التنظيمية بعد استخراجها ويتم إدراجها فى قائمة المركز المالى الخاصة بها .

(٢) الخصوم الطبيعية :

هى الالتزامات (مصادر التمويل) التى ترتبت على تمويل تكلفة الحصول على هذه الموارد .

(٣) القيمة البيئية للموارد الطبيعية :

وهى القيمة الصافية للموارد الطبيعية التى يتم استخدامها بعد تسوية هذه القيمة بعائد وتكلفة برنامج حماية البيئة الذى يتم تصميمه لمنع حدوث أضرار عناصر تلوث البيئة الناتجة عن استخدام هذه الموارد .

(٤) أساليب تحديد تكلفة الموارد الطبيعية :

تظهر أهمية إعداد بيانات محاسبة مالية عن البيئة فى توفير البيانات الخاصة بتكلفة الموارد الطبيعية والعناصر البيئية ، ولقد تعددت الأساليب التى يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحديد تلك التكلفة ، ويعتبر مفهوم التكلفة الفعلية والتكلفة الدفاعية وتكلفة

---

(١) د/ محمد السيد أرناؤط " الإنسان وتلوث البيئة " (الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٩) ص ص ٤٠١ ـ ٤٠٦ .

(٢) د / أحمد فرغلى محمد حسن ، " المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية ـ الإطار العام ـ" (المكتبة الأكاديمية سنة ١٩٩٧) ص ص ١٩ : ٢٦ .

الفرصة وسعر الظل من أهم المفاهيم التى يمكن الاعتماد عليها فى تقييم تكلفة الموارد الطبيعية والبيئية كما يلى :-

١ - التكلفة الفعلية :-

يقصد بها إجمالى بنود التكاليف التى تتحمل بها الجهة أوالشركة المسئولة عن استخراج الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها ، مثل تكلفة الحصول على الأخشاب من الغابات وتكلفة الحصول على حجر الأسمنت من المحاجر ، وتكلفة الرقابة على الاحتياطى المتوافر منها .

٢ - التكلفة الدفاعية :-

هى تكلفة حماية البيئة من أضرار التلوث الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ويتم تبويبها إلى تكلفة جارية ورأسمالية .

ثانياً : التلوث البيئى :

مما لا شك فيه أن مشكلة تلوث البيئة أصبحت هى أهم وأخطر المشكلات التى تواجه الإنسان ، ولا سيما بعد التطور العلمى الهائل والنهضة الصناعية التى صاحبت مولد القرن العشرين ، ولا يمكن تصور مشكلة تلوث البيئة على أنها مشكلة محلية ، بمعنى إنها خاصة ببلد معين أو مكان بذاته ، بل إنها تخطت الحدود وتجاوزت المسافات ، وأصبحت مشكلة عالمية يعانى منها الجميع .

ويمكن تعريف التلوث :-

بأنه الفساد الذى يصيب كافة مكونات البيئة فيوثر فيها ويغير من صفاتها وخواصها بما قد يؤدى إلى إتلافها أو إهلاكها ... (١) وسوف يتناول الباحث النقاط التالية :-

١ - صور التلوث البيئى :

تعارف علماء البيئة على أن عناصر تلوث البيئة يتم تبويبها حسب النوع إلى تلوث الهواء ، تلوث المياه ، الضوضاء ، والمخلفات الصلبة ، وعليه يمكن حصر وتبويب عناصر تلوث البيئة فيما يلى :-

(أ) تلوث الهواء :-

يعرف تلوث الهواء بأنه اشتمال الهواء الجوى على مركبات تفوق المعايير المتعارف عليها .

(ب) تلوث المياه :-

يعرف تلوث المياه بأنه المخلفات التى يكون من شأنها التأثير على المياه وأوجه استخدامها المختلفة أو أن تضر بالبيئة ، ويتم تبويب عناصر تلوث المياه إلى : تلوث حرارى ، مواد عالقة ، حوامض ومواد مترسبة ، ومواد ذائبة ، قواعد ، ومواد سامة ... (٢) .

(ج) تلوث التربة :-

ويحدث التلوث فى التربة بسبب زيادة نسبة الملوحة أو التصحر أو عن طريق دفن النفايات السامة من مخلفات المصانع الكيماوية والاستعمال غير العقلانى للأسمدة الكيماوية ،

(١) د/ حسن أحمد شحاتة " التلوث البيئى فيروث العصر - المشكلة أسبابها وطرق مواجهتها " (الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٩) ص ٢ .

(٢) د/ أحمد فرغلى محمد حسن " منهجية مقترحة للتقييم المحاسبى لبرامج رقابة عناصر تلوث البيئة " مجلة مركز البحوث والدراسات البيئية بجامعة القاهرة (العدد الأول ، المجلد الأول يناير ٢٠٠٠) ص ٧٣ .

أو المبيدات فى المشاريع الزراعية (١) .

ويمكن تقسيم آثار التلوث الصناعى بالنسبة للبيئة إلى آثار صحية وآثار ضارة بالملكية (٢) لقد استشرى خطر التلوث وأصاب كل شئ ولم يبق شئ لم يصبه التلوث فى حياتنا ، لقد أصبح التلوث فيروس ذلك العصر ، فيروس ينتشر بسرعة مذهلة ليصيب الجميع مسبباً وباء لا ندرى كيف نواجهه ، ونحن الذين ساعدنا على وجوده وسرعة انتشاره عندما هيئنا له الأجواء المناسبة ، فالتلوث فيروس فتاك لا يميز ولا يدرك فهو يحطم كل ما يصل إليه أو يلامسه أو يلقى عليه بظلاله ، إننا جميعاً ـ وهذا قدرنا ـ رفقاء سفر واحد على ظهر هذه الأرض التى تعتبر وسيلة سفرنا الطويل وأى عبث فى تلك الوسيلة يعرض الجميع لأخطار جسيمة قد تؤدى لهلاكنا جميعاً ، ولذلك لا خيار لنا إلا أن نتعاون معاً لمواجهة ذلك الفيروس الفتاك ونحافظ على بيئتنا .

المبحث الثانى
الدراسات السابقة والجهود الدولية فى مجال الإدارة البيئية

حظى العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام بالغ بالإدارة البيئية ، حيث إن المنصرف على البيئة أصبح يمثل جزءاً كبيراً من الأرباح المحققة لهذه الشركات لدرجة أن البعض أصبح يطلق على البيئة شريكاً أساسياً فى الأرباح ، وكان المنصرف على البيئة والضغوط البيئية على الشركات أحد أهم عوامل انصراف المستثمرين عن بورصة الأوراق المالية فى مصر فى السنوات الأخيرة .

ومن خلال مراسلة الباحث لأكثر من ٨٠ منظمة عالمية وشركة أسمنت دولية مهتمة بمجال الإدارة البيئية اتضح للباحث اهتمام معظم الجهات العالمية والشركات متعددة الجنسية بقضايا البيئة ومنها بورصة الأوراق المالية الأمريكية ، ووكالة حماية البيئة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، و البنك الدولى ... إلخ .

وفى هذا المبحث يتناول الباحث الدراسات السابقة وأهم الجهود المبذولة من أهم المنظمات الدولية العلمية والمهنية ، وذلك على النحو التالى :ـ

أولاً : الدراسات السابقة :ـ

لقد حظى الفكر المحاسبى بالعديد من الدراسات التى جذبت الانتباه إلى أهمية الإدارة البيئية بصفة عامة والقياس والإفصاح المحاسبى عن النفقات البيئية بصفة خاصة ومنها :

(١) دراستا المعهد الكندى سنة ١٩٩٣ :

لقد ركزت الدراسة الأولى إلى حد كبير على الإفصاح عن مبلغ الالتزامات البيئية (٣) .

---

(١) د/ وليد ناجى الحيالى " مرجع سابق " ، ص ٤١ .

(٢) د/ محمد محمد إبراهيم منصور ، " المحاسبة والإفصاح عن نفقات تلوث البيئة " (دراسة نظرية تطبيقية) مجلة الدراسات المالية والتجارية ، تجارة القاهرة ، فرع بنى سويف (العدد الثالث سبتمبر ١٩٩٦) ، ص ٢٢٥ .

(3) Canadian Institute of Chartered Accountants, (CICA) Environmental Cost and Liabilites : Accounting and Financial Reporting Issues "(1993) p. 87

كما حثت الدراسة الثانية على مناقشة الأثر المالى والتشغيلى لمتطلبات حماية البيئة (١).

(٢) دراسة Price Water House 1994 (٢) .

فى دراسة قام بها Price Water House سنة ١٩٩٤ على ٤٤٥ شركة اكتشف أن ٤٩ ٪ من العينة لا يستطيع نظامها المحاسبى أن يحدد التكاليف البيئية بصورة منفصلة وأن نظمها المحاسبية فشلت فى قياس وإدارة التكاليف البيئية ، وأن معظم التكاليف البيئية تكون مخفاة أو مخبأة فى باقى التكاليف .

(٣) دراسة منظمة الصحة العالمية بعنوان التوافق البيئى (تحسين الإدارة البيئية) (٣)

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين اتخاذ القرارات الحكومية من خلال المحاسبة البيئية.

(٤) دراسة FREDERICK R. G. 1995 (٤) .

تحت عنوان " علاج الالتزامات البيئية " يقول FREDERICK R. G. إن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) يعترف بالحاجة الشديدة للمساعدة فى معرفة قياس ، عرض ، وإفصاح " علاج الالتزامات البيئية " وقال إن الشركات تواجه شكوكاً كثيرة مثل متى وكيف تعالج الالتزامات البيئية التى يجب أن تعكسها قوائمها المالية .

(٥) ندوة "مسئولية الأداء البيئى" فى أستراليا سنة ١٩٩٧ م . . (٥) .

والتى عقدت فى CANBERRA وأوضحت مدى اهتمام المنظمات المهنية لمواجهة الضغوط القانونية والتشريعية فى هذا المجال .

(٦) دراسة جامعة أوسلو سنة ١٩٩٨ م . .(٦) .

قام قسم الاقتصاد بجامعة أوسلو فى ١٨ فبراير ١٩٩٨ بعمل ندوة عن المحاسبة البيئية بعنوان "Green National Accounting Why and How" محاسبة وطنية خضراء لماذا وكيف .

(٧) دراسة ALISON PILLING 1998 (٧) .

هذه الدراسة نبهت إلى أهمية اهتمام الشركات بالمناطق المحيطة بها عن طريق خلق مناظر طبيعية فى الشركات .

(٨) دراسة الدكتور/محمود الفقى سنة ٢٠٠١ م (٨)

وقد أظهرت الدراسة أن التهديدات البيئية لشركات البترول فى دول الخليج عالية جداً وذلك من خلال البيانات المجمعة عن دور المحاسبين فى تطوير المحاسبة والتقرير عن التكاليف والمزايا البيئية وأثرها فى حماية وتدعيم البيئة .

---

(1) Canadian Institute of Chartered Accountants, (CICA) Task force on Environmental Cost and Liabilities Back Ground Paper (September 11 - 12 , 1996 Unpublished) para. 2

(2) Satish Joshi and Other ; " Estimating The Hidd Costs of Environmental. A Regul-ation " The Accounting Review (Vol. 76. No. 2 April 2001), p. 174.

(3) Hhttp.//www. Ecs. Noaa. Gov. Documents / Improving Management (Htm 13-12-2002), p. 2.

(4) Frederick R.G." Environmental Remediation liabilities "journal of Accountancy, (September, 1995) p. 81

(5) Burritt, R (1997). Enviornmental Performance Accountability"Accounting Auditing and Accountability Journal, (Vol. 10. N. 4) p 471.

(6) Geir B. Asheim" Green National Accounting Why and How"(University of Oslo, 18/2/1998). p1.

(7) Alison Pilling "Quality in Social Accountability Transparency and Performance of Organization "Accountancy, (December 1998) p.p 7 : 19 .

(8) Mahmoud Elfekey "Accountants, Involvement in Developing Corporate Environmental Accounting with Application to Manufacturing Industries The Periodical Faculty of Commerce, Al-Azhar Unversity (2001) p.p 686 : 674 .

ثانياً : الجهود الدولية المبذولة فى مجال الإدارة البيئية :ـ

لقد أعلنت International Accounting Standards Committee لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فى التجمع المحاسبى العالمى والذى عقد فى باريس فى أكتوبر سنة ١٩٩٧ أنها ضمنت الموضوعات البيئية فى جدول أعمالها للمدى الطويل .. (١) .

ويتناول الباحث أهم الجهودالمبذولة من المنظمات المهنية والعلمية على مستوى العالم:

١ ـ الجهود المبذولة فى الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول اهتماماً بالقياس والإفصاح عن النفقات البيئية من خلال الجهود المبذولة من كل من :ـ

أ ـ هيئة بورصة الولايات المتحدة الأمريكية SBC :

فى محاولة لتحسين المحاسبة والإفصاح عن الالتزامات المرتبطة بالإدارة البيئية شكلت هيئة بورصات الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٣ فريقا لدراسة (SAB92) .. (٢) وتتطلب هذه النشرة ضرورة الإفصاح التام للإلتزامات البيئية للشركات العامة وذلك خدمة للمستثمرين ... (٣) .

ب ـ مجلس معايير المحاسبة الأمريكية :

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية "FASB" سنة ١٩٧٥ المعيار رقم ٥ بعنوان "المحاسبة عن الطوارئ " (٤) "Accounting for Contingencies" وذلك مساعدة للمحاسبين فى تحديد المواقف المحتملة تكاليفياً فى المستقبل مثل معالجة نظافة البيئة ، فلابد من تقدير هذا الالتزام بشكل مقبول ، مع مراعاة أن يترتب على هذه التكاليف تخفيض أو الوقاية من الأضرار البيئية سواء حالياً أو مستقبلاً (٥) .

ج ـ جهود المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA

فى عام ١٩٩٦ أصدرت الـ AICPA معياراً SOP-96-1 لمعالجة الالتزامات البيئية بحيث يتضمن هذا المعيار إرشادات مكثفة لم تكن موجودة من قبل لدى المحاسبين وتختص بالمحاسبة البيئية (٦) .

د ـ وكالة حماية البيئة فى أمريكا :

US Environmental protection Agency's (EPA)

لقد قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بالعديد من الجهود وذلك بالتعاون مع بعض المعاهد المهتمة ومنها :ـ

ـ معهد الاتصالات الأمريكى :

وقد أسفر هذا التعاون عن إنشاء نموذج بعنوان

(1) Kim Early , " The SEC,sToxic Solution To Environmental Reporting" Corporate Cash Flow,(Vol, 15, No. 5 May 1994), p 60,

(2) Richard, Y. Roberts, " Environmental Liability Disclosure Update "Critical Environmental Issues for Corporate Counsel Conference (New Jersay, May 5 , 1995) p, 1 .

(3) Intergovernmental Working Group of Experts on Internatoinal Standards of Accounting and Reporting (ISAR Group) " Conclusions on Accounting and Reporting By Transalional Corporations" para 98: 101.

(4) Financial Accounting Standards Board (FASB 5) "Accounting for Contingencies" Op. Cit, p. 3.

(5) Financial Accounting Standards Board (FASB) "Accounting for Certain Liabilities Related to Closure or Removal of long - lived Assets" (February 7. 1996) p. 1.

(6) American Institute of Certified public Accountants (AICPA) "Environmential Remediation Liabilities" (Statement of Position, 96-1 October 10 - 1996) P. 35 . .

" المحاسبة عن التكاليف البيئية فى الموازنة الرأسمالية " .. (١) .

- معهد الإدارة البيئية العالمى

Environmental Mangement Institute (GEMI)

والذى أعد دراسة بعنوان « التطوير الأولى للمحاسبة البيئية » (٢) .

- مشروع المحاسبة البيئية لتشجيع وتحفيز المنشآت للفهم الكامل لتكاليفها البيئية وتكامل هذه التكاليف عند اتخاذ القرار .. (٣) .

لقد شمل الاهتمام بالمحاسبة البيئية كلا من الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المهنية والأكاديمية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - جهود الاتحاد الأوروبى :

نادت عديد من الدول الأوروبية مثل إنجلترا وكندا إلى الإفصاح عن المعلومات البيئية خارج القوائم المالية مثل محاضر اجتماع مجلس الإدارة وكذلك النماذج التى تتطلبها المنظمات المهتمة بالإفصاح عن المعلومات البيئية كما يلى :-

أ - الجهود المبذولة فى إنجلترا .

اهتمت العديد من المنظمات العلمية والمهنية الإنجليزية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وذلك من خلال :

- مجلس معايير المحاسبة الإنجليزى

"U.K. , Accounting Standards Board "

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الإنجليزى قائمة بعنوان ممارسة أفضل عن

"Operating and Financial Review" (OFR)

والتى لاقت اهتماماً من معهد التقرير المالى بإنجلترا بالإضافة إلى اهتمام أكثر من "١٠٠" شركة مالية وكذلك بورصة الأوراق المالية..(٤) .. كما ركزت اللجنة الاستشارية للمنشآت والبيئة فى تقرير بعنوان " التقارير البيئية والقطاع المالى - نحو منهج أفضل للممارسة (٥) كما ناقش مجلس معايير المحاسبة الإنجليزى ورقة " المخصصات "... (٦) .

- معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW)

فى أكتوبر سنة ١٩٩٦قدم (ICAEW) ورقة عمل لفتت الأنظار إلى أهمية السياسات المحاسبية التى يجب أن تفصح عن المبالغ المرتبطة بتخفيض أو منع الخسائر ، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بمعالجة القضايا البيئية " (٧) .

(1) U.S Environmental protection Agency's (USEPA1995), An Introduction to Environmental Accounting as Business Mangement Tool : Key Concepts and Terms, (Washington DC 1995) Para 15.

(2) Peter James, "Developments Environmental Mangement Accounting In North America and its Implications For UK Companies" (Limperg Instituut. 2002) P. 45 .

(3) Martin Bennett, Environmental Accounting and Sustainabile Developments the Final Report (Limperg Instituut 2002) P.45.

(4) U. K. Accounting Standards Board Statement "Operating and Financial Review" (UK-ASB-OFR) ,(july 1993), para 12.

(5) Advisory Committe on Business and The Environment (UK).Environmental Reporting and The Financial Sector - An Approach to Good Practice" (February, 1997 ,) para 13

(6) U. K. Accounting Standards Board (U.K-A.S.B.) ,Provisions " (February 1995), para 4-2 .

(7) The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) " Environmental of Issues In Financial Reporting" (October 1996) para 12.

ب ـ جهود منظمة اتحاد الخبراء الأوربيين :

أجرى قسم المحاسبة بمنظمة الخبراء الأوربى THE EUROPEAN FEDERATION (FEE) بحثاً شاملاً عن تطوير المؤسسات الأوروبية المهنية للمحاسبة البيئية وأرسلت استقصاء للهيئات المهنية فى دول الاتحاد الأوروبى وطلبت من كل منها أن تعد تقريراً ذاتياً عن أنشطتها فيما يتعلق بالمحاسبة البيئية ، (١) مما دعا قسم المحاسبة بالاتحاد الأوروبى European Accounting Advisory Forum (EAAF) إلى إصدار دراسة تدعو إلى الإفصاح عن المخصصات البيئية فى الميزانية والتقرير السنوى ، حيث أوصت الـ "EAAF" بوجوب الإفصاح عن القضايا البيئية المرتبطة بالتقارير المالية فى الحسابات والتقرير السنوى وتنص المادة (١١) والمادة (٢٧) من التوجيه "الرابع" على الإفصاح المرتبط بالقضايا البيئية (٢).

ج ـ جهود الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون سنة ٢٠٠٣ :

الاتفاق الذى تم بين مفوضية الأعمال للتنمية المتواصلة وجهات سويسرية تعمل فى مجال تقييم الأداء البيئى للشركات وبين الاتحاد العربى لصناعة الأسمنت ، وذلك لإجراء دراسات لرصد الأضرار البيئية من الناحية الاقتصادية لقطاع الأسمنت ، وذلك بهدف اتخاذ القرارات لتحديد الإجراءات اللازمة للعلاج ، وتعتبر المؤشرات الاقتصادية المتوسطة (MESO) حول التكاليف والفوائد البيئية ترجمة واضحة للمخاطر البيئية من الناحية الاقتصادية للقطاع الصناعى ، وتعتمد على التشخيص البيئى على مستوى الشركات والتحليل الاقتصادى على مستوى الدولة ، وقد أوضحت الدراسة أن تكاليف الضرر وعدم كفاءة الموارد فى دول المشرق العربى تقدر بحوالى ٤٪ إلى ٦٪ من إجمالى الناتج المحلى GDP فى حين أن الدراسة فى الجزائر أوضحت أن تكاليف الضرر فى الجزائر تصل إلى حوالى ٢٠٪ من القيمة المضافة وأن عدم كفاءة الموارد تصل إلى ٥٠٪ من إجمالى التكلفة (٣) .

٣ ـ جهود الأمم المتحدة :

لقد قامت اللجان الخاصة بالبرامج البيئية فى الأمم المتحدة بإعداد نماذج للتقارير البيئية ووضع خطة مفصلة فى وثيقة لجذب المساهمين ومنها :ـ

ـ جهود لجنة الخبراء فى المعايير الدولية وإعداد التقارير ... (٤) .

---

(١) د/ محمد راضى عطية "دور المراجعة البيئية فى ترشيد القرارات الاستثمارية" ، مجلة البحوث التجارية ، (العدد الثانى ، الجزء الأول ، المجلد الثانى والعشرون سنة ٢٠٠٠) ص ٢٥٣ .

(2) European Accounting Advisory Forum (EAAF) " Environmental of Issues In Financial Reporting" (December 1995) para 24 - 25.

(3) Gonzague Pillet, Environmental Costs and Benefits for the Cement Sector in Mashreq and Maghreb Countries "(Sustainable Business Associates 2002) p.p. 1 : 5.

(4) The Intergovernmental Working Group of Experts an International Standards of Accounting and Reporting , "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities ", (Unctad, on its Fifteenth Session From 11 - 13 February 1998) p.p. 75:79.

Working Group of Eexperts an International Standards of Accounting and Reporting (ISAR)

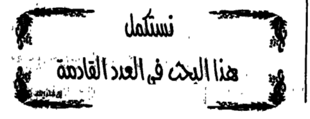
اهتمت لجنة ISAR بجذب الانتباه للقضايا المرتبطة بالمحاسبة البيئية ، وفى سنة ١٩٨٩ تمت دراسة على أكبر سبع منشآت ألمانية وسويسرية تفصح بمعلومات مناسبة عن النفقات المرتبطة بالتكاليف البيئية ، واهتمت الدراسة بالإفصاح عن المعلومات ذات القيمة المالية أكثر من اهتمامها بالأداء البيئى لحملة الأسهم والحكومة المحلية والتى تتطلب مزيداً من المعلومات المفصح عنها ... (١) .

ويرى الباحث أن الأمم المتحدة بلجانها المختلفة وخاصة لجنة ISAR تولى اهتماماً خاصاً لمهنة المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة البيئية بصفة خاصة ، وقد شكلت العديد من اللجان وعقدت العديد من المؤتمرات خلال العقد الأخير من القرن العشرين وحاولت هذه اللجان جاهدة جذب الانتباه إلى أهمية الإدارة البيئية فى الشركات المختلفة ولكن هذه اللجان ركزت على الدول المتقدمة ولم تعط الدول النامية حقها فى هذا المجال الذى يتطلب من الأمم المتحدة بلجانها المختلفة مراعاة طبيعة وواقع الدول النامية فى الحسبان .

يتضح مما سبق أن الدراسات التى صدرت تنادى بالإفصاح المرتبط بالالتزامات والتكاليف البيئية والسياسات المحاسبية المرتبطة بالإدارة البيئية .

خلاصة الفصل الأول :

تناول الباحث فى هذا الفصل الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية من حيث تعريف البيئة وكذلك التلوث البيئى وصوره ، وكذلك الدراسات السابقة والجهود الدولية المبذولة فى مجال الإدارة البيئية ، وانتهى الباحث إلى أن الإسلام اهتم بالبيئة والحفاظ عليها وسَنَّ التشريعات اللازمة لحماية البيئة من الاعتداء عليها ، فالتلوث البيئى هو الفساد الذى يصيب كافة مكونات البيئة فيؤثر فيها ويغير من صفاتها وخواصها ، بالإضافة إلى أن صور هذا التلوث تتمثل فى تلوث الهواء ، المياه ، التربة ، الضوضاء ، كما أن للتلوث آثاراً صحية وآثاراً ضارة بالملكية .



(1) Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting , "Accounting for Environmental Protection Measures International Accounting and Reporting Issues, (1991 Review, New york, united Nations, 1992) p. p. 101 : 107 .

التخطيط الضريبى

دكتور / محمد عباس
أستاذ المحاسبة والضرائب
بكلية التجارة جامعة الإسكندرية
عميد كلية التجارة بدمنهور سابقاً

مقدمة :

فى بداية فرض الضريبة عرفت على أنها تضحية يقدمها الفرد للدولة نظير حمايته والدفاع عن مصالحه فأصبحت بمثابة واجب عليه ثم تطورت الضريبة بعد ذلك وأصبحت عبارة عن إلزام يلقى على عاتق الفرد ويقوم به تجاه الدولة لتغطية مصروفاتها التى تنفقها للصالح العام .

على أن المفهوم الحديث للضريبة وخاصة فى المجتمعات الاشتراكية لم يصبح يقصر دورها على مجرد تغطية نفقات الدولة أو إنفاق حصيلتها فى شئون الأمن والصحة والتعليم بل أصبح دورها أهم من ذلك وأسمى حيث أصبحت تتخذ كأداة فعالة لتقليل التفاوت الكبير بين الدخول وتوفير الراحة لجميع أفراد الشعب بغية إيجاد مجتمع اشتراكى يسوده الود والطمأنينة .

ونتيجة لذلك أصبح للضرائب على الدخل تأثير على القرارات الإدارية التى تصدرها المشروعات وليس معنى ذلك أن تقف إدارة المشروع والمحاسبون مكتوفى الأيدى إزاء هذا الموقف .

فإن التخطيط الضريبى الذكى الواعى المصحوب بنصائح الخبراء من الممكن أن يجنب المشروع دفع الضرائب على الدخل أو يقلل من دين الضرائب إلى أقل حد ممكن .

وإذا كانت الضرائب بهذا المعنى شراً لابد منه فعلى إدارة المشروع الاستعانة بخبراء الضرائب وذلك للبحث عن أساليب تؤدى إلى تجنب أكبر قدر ممكن من الضريبة .

وتجنب الضرائب ليس تهرباً من الضريبة حيث إن :-

- تجنب الضرائب
Tax Avoidance

يعنى استخدام الوسائل المشروعة قانوناً لتجنب دفع الضرائب كلية أو تقليل دين الضريبة إلى أقل حد ممكن .

- التهرب الضريبى
Tax Evasion

ويعنى استخدام الوسائل غير المشروعة قانوناً للتهرب من دفع الضرائب أو تقليلها .

ومن أمثلة هذه الوسائل غير المشروعة تخفيض إيرادات المشروع باستخراج فواتير لجزء من المبيعات وليس كلها أو زيادة تكاليف المبيعات بالحصول على فواتير شراء وهمية ويهدف ذلك كله إلى تقليل صافى الربح إلى أقل حد ممكن ومن ثم تخفيض دين الضريبة بطريقة غير مشروعة .

وتجنب الضريبة يتوقف على ذكاء المشروع وكذا الخبراء المحاسبين الذين تستعين بهم الإدارة لتخطيط الضرائب Tax Planning .

وبذلك فإن تخطيط الضرائب يعنى تقليل الضرائب المستحقة إلى أقل حد ممكن

وكذا تأجيل استحقاق الضريبة Defferred Tax.

وفى مجال تخطيط الضريبة تختار إدارة المشروع بين مجموعة من القرارات البديلة مثل :-

هل تشترى سيارة أو تستأجرها Lease or Buy ؟ هل تحصل على التمويل اللازم للمشروع بإصدار سندات أو أسهم (الاقتراض أم زيادة رأس المال) وغيرها من القرارات البديلة التى تجد إدارة المشروع نفسها مطالبة باختيار أفضلها من حيث تأثيرها على الضرائب المستحقة ، حيث إن كل قرار من هذه القرارات البديلة سوف يؤدى إلى استحقاق الضريبة .

هدف البحث :

حيث إن تخطيط الضريبة هو تحديد - مقدما - تأثير ضريبة الدخل على أى تصرف إدارى مقترح ثم اتخاذ القرار الذى يؤدى إلى التزام ضريبى أقل ما يمكن ، وكذا فإن تخطيط الضريبة هو تجنب دفع الضريبة كلية إذا أمكن للمخطط الضريبى ذلك وتخطيط الضرائب يجب أن يبدأ مبكراً وليس الانتظار إلى نهاية السنة المالية تخطيط الضريبة يجب أن يتم قبل حدوث العملية نفسها وليس بعد أن تصبح حقيقة واقعة . وبالتالى تتضح أهمية التخطيط الضريبى وأهم متطلباته ثم التعرض للمحاور الأساسية التى يتم من خلالها عمل تخطيط ضريبى ناجح .

خطة البحث :

وتحقيقاً لهدف البحث سوف نتناول المباحث التالية :-

- المبحث الأول :

ماهية التخطيط الضريبى ويتناول :-

١ - تعريف التخطيط الضريبى

٢ - متطلبات التخطيط الضريبى .

٣ - أهداف عملية التخطيط الضريبى .

- المبحث الثانى :

محاور التخطيط الضريبى ويتناول :-

١ - التخطيط الضريبى فى مرحلة التكوين وبناء المشروع.

٢ - التخطيط الضريبى بعد مرحلة التكوين وخلال عمليات التشغيل .

- المبحث الثالث :

شخصية خبير الضرائب

- الخلاصة .

****

المبحث الأول

ماهية التخطيط الضريبى ويتناول :

١ - تعريف التخطيط الضريبى Tax Planning :

نظراً لأن التخطيط الضريبى يعتبر ممارسة حديثة العهد نسبياً فإنه لا يوجد تعريف واحد للتخطيط الضريبى وإنما اختلف الباحثون فى تعريفهم له ومن أهم التعريفات التى وردت فى هذا الشأن :

يعرف التخطيط الضريبى على أنه « عملية تمكن دافع الضريبة من تعظيم دخله بعد الضريبة وكذلك رأس المال وذلك دون الإخلال بالتزاماته الضريبية ».

ويلاحظ أن هذا التعريف اهتم بإحداث التوافق بين هدف الإدارة الضريبية وبين هدف الممول ولكنه يركز على الهدف من عملية التخطيط الضريبى بشكل عام دون أن

يقدم لنا وسائل تحقيق هذا الهدف العام .

ويعرف التخطيط الضريبى أيضاً على أنه « أى فعل أو تصرف يتخذه الممول لكى يتم تخفيض التزاماته وأعبائه الضريبية » .

ويلاحظ على هذا التعريف اهتمامه بالممولين دون التعرض لهدف الإدارة الضريبية وتم التركيز على تخفيض الالتزامات والأعباء الضريبية دون التعرض لوسائل تحقيق ذلك .

ويرى الباحث أن التخطيط الضريبى هو « عملية يتم بمقتضاها دراسة جميع الخيارات الضريبية والمسموحات وذلك بغرض تحديد أين ومتى وكيف يتم تموين المشروعات والقيام بالعمليات التشغيلية للمشروع بحيث يمكن التخلص من الضريبة أو تخفيضها .

فإدارة المشروع تحتاج إلى مخطط ضريبى على وعى تام بكافة الأساليب والوسائل التى تخفض من الضريبة المستحقة على الممول دون الإخلال بالقانون وذلك من خلال دراسة الإعفاءات الممنوحة للشركات وتكوين المشروع وتحديد عملياته على أساسها .

أيضاً اتجهت العديد من الدراسات للتفرقة بين التجنب الضريبى Tax Avoidance والتهرب الضريبى Tax Evasion حيث إنه كما سبق القول هناك فرق بين التجنب الضريبى والتهرب الضريبى إلا إن كليهما لديه عامل مشترك وهو محاولة تخفيض العبء الضريبى والاختلاف الأكثر أهمية هو أن التجنب الضريبى يعد أمراً مشروعاً فى حين أن التهرب الضريبى يعاقب عليه القانون ويهتم التخطيط الضريبى بالتجنب الضريبى وليس التهرب الضريبى لأنه يتضمن نقل العبء الضريبى بين السنوات ويعد أمراً مشروعاً.

٢ ـ متطلبات التخطيط الضريبى :

قبل أن يطبق الممول التخطيط الضريبى يجب أن يتأكد من أمرين : ـ

أ ـ هل القانون الضريبى يكفل مشروعه وعوامل نجاح التخطيط الضريبى ؟

ب ـ هل الأنشطة المولدة للإيراد يسهل معها إجراء تخطيط ضريبى ؟

بعد ذلك يحتاج الممول وهو بصدد عملية التخطيط الضريبى إلى خبير ضرائب يساعده فى عملية التخطيط ومن وجهة نظر الخبير الضريبى هناك متطلبات لعملية التخطيط الضريبى وخاصة على مستوى الشركات تتحدد فى النقاط التالية : ـ

أ ـ التعرف على النقاط التى تمثل مشاكل ضريبية بالنسبة للممول .

ب ـ التخطيط لبدائل حل هذه المشاكل .

جـ ـ تحديد طرق حل المشاكل الضريبية وتوجيه البدائل.

وتوصلت نتائج الدراسات إلى أن خبرة القائم بالتخطيط الضريبى تظهر فى مرحلة التعرف على البدائل الضريبية وذلك من خلال الربط بين المعرفة لدى الخبير الضريبى وبين الإدارة الضريبية التى

يستخدمها فى عملية التخطيط الضريبى .
وتوصلت بعض الدراسات أيضاً إلى أن البدائل الضريبية يمكن النظر إليها من خلال منظورين :ـ
المنظور الكمى : ـ من خلال تحديد العديد من خصائص البدائل الضريبية المحتملة .
المنظور النوعى : ـ من خلال تحديد الخصائص التى تحقق أكبر وفورات ضريبية للعميل أو تحديد أصعب هذه البدائل فى التحقيق .
ويجب أن يقوم الخبير الضريبى بالجمع بين المنظور الكمى والنوعى لتحقيق النجاح للتخطيط الضريبى أيضاً فإن التخطيط الضريبى الناجح يجب أن يتصف بالمرونة وأخذ ظروف الممول الحالية والمتوقعة فى الاعتبار أيضاً يجب أن يتوقع إمكانية تغيير التشريعات الضريبية أو تعديلها حيث إن التخطيط الضريبى يغطى عددا من السنوات وليس سنة واحدة .
وقد قام Michael B Squires et al بتقديم بعض الخصائص التى من شأنها مساعدة الخبير الضريبى فى عملية التخطيط وهى كما يلى :ـ
أ ـ وضوح النصوص القانونية بحيث لا تحمل الكلمات أكثر من معنى .
ب ـ أن تعطى المواد القانونية للممول الحق فى ترتيب مسئولياته الضريبية .
جـ ـ أن يلتزم القانون الضريبى الفاحص بتحرى الدقة عند فحص المستندات والمعاملات
د ـ التعامل بالمستندات الأصلية وخاصة فى مراحل الطعن .
وهناك بعض الملامح التى يجب أن تتسم بها عملية التخطيط الضريبى :ـ
أ ـ عملية التخطيط الضريبى لابد وأن تعد مقدماً ويحدد لها جدول زمنى .
ب ـ يجب أن يكون الهدف الوحيد من هذه العملية هو التخطيط الضريبى وليس التهرب الضريبى .
جـ ـ يجب أن تعد بقدر ملائم من المرونة حتى يضمن لها الاستمرار .
د ـ يجب الأخذ فى الاعتبار تكاليف ومنافع التخطيط الضريبى وقياس القيمة المضافة بصفة مستمرة لتقييم أداء الخطط وتحسينها باستمرار .

٣ ـ أهداف عملية التخطيط الضريبى :

تعتمد عملية التخطيط الضريبى أساساً على هيكلة المعاملات داخل المنشأة لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :ـ
أ ـ تخفيض الدخل الخاضع للضريبة :
ويتم ذلك من خلال الاستفادة من جميع الخصومات الضريبية التى يمكن أن تحصل عليها المنشأة ولتحقيق ذلك يجب أن يكون خبير الضرائب على علم تام بالأساليب والقواعد الخاصة بالاستقطاعات ويجب عدم المغالاة فى نقل العبء الضريبى إلى الفترات اللاحقة حيث إن ذلك يعرض المنشأة للمخاطر المستقبلية.
ب ـ تخفيض معدل الضريبة الخاضع لها :

بالطبع ليس من السهل تخفيض معدل الضريبة ولكن توجد ممارسات عديدة يمكن أن تساعد فى تخفيض معدل الضريبة ومنها :-

(١) تحويل الدخل من فئة دخلية ذات معدل مرتفع إلى فئة دخلية ذات معدل منخفض وذلك عن طريق تحويل بعض الاستثمارات إلى أحد الأقارب.

(٢) هيكلة الاستثمارات والمعاملات بحيث تكون العوائد مصنفة على أنها أرباح رأسمالية وذلك لأن الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل للأشخاص الذين يزاولون أنشطة غير تجارية لا تخضع للضريبة فى بعض التشريعات وتخضع بأسعار منخفضة فى تشريعات أخرى .

وبذلك نستطيع تخفيض معدل الضريبة أو جعل سعره الضريبى صفرا .

جـ - السيطرة (التحكم) فى الوقت الذى يجب دفع الضريبة خلاله :

حيث إن تأجيل الضريبة أو تقسيطها يعتبر تخفيضاً لدين الضريبة يجب أن يسعى المخطط الضريبى دائماً لجعل دفع الضريبة فى آخر وقت ممكن لدفعها .

ويعتبر البعض أن تأجيل الضريبة يضيف أعباء على الممول فى المستقبل حيث إنه سيفرض عليه ضريبة أخرى فى السنوات القادمة .

ولكن يرى مؤيدو تأجيل دين الضريبة هذا التأجيل يكون مفيداً فى الحالات التالية :-

(١) فى حالة تغير القوانين السائدة للضرائب ويكون هذا التفسير فى صالح الممول .

(٢) فى حالة تغير الظروف الاقتصادية ويؤثر ذلك بالسلب على الموقف المالى للممول وبالتالى لا يستطيع سداد ما عليه سابقاً ويكون غير خاضع للضريبة فى السنوات القادمة .

(٣) فى حالة تحسين مركزه المالى فى المستقبل .

د - المطالبة بأى تقسيطات للضرائب :

وحالة تقسيط الضرائب تخفض من عبء الضريبة على الممول لأنها تجعل الضريبة تدفع على أقساط متساوية خلال السنوات القادمة وبالتالى يخف عبء الضريبة ولا تجهد الممول فى السنوات القادمة .

هـ - السيطرة على الوسائل المتعددة لتخفيض الضريبة:

حيث إنه بعد حدوث تجنب للضريبة يجب على الممول أن يحقق السيطرة والرقابة على الوسائل التى حقق من خلالها التجنب الضريبى حتى لا يتحمل الممول أضعاف ما تم تجنبه فى الماضى .

و - تفادى المعوقات الشائعة للتخطيط الضريبى :

حيث إنه ليتم التخطيط بصورة سليمة يجب تحديد الدخل الكلى الذى سوف نحصل عليه فى السنوات القادمة وذلك لأن معظم استراتيجيات التخطيط الضريبى تعمل على تخفيض الضريبة المستحقة الآن ولكن تزيد الضريبة المستحقة فى السنوات القادمة مع تغير مستوى الدخل بنسبة أكبر .

سنوالى استكمال البحث فى العدد القادم

استخدام نظام الربط الشبكي كأداة لتوفير المعلومات المحاسبية عن المجتمع الضريبي بهدف زيادة كفاءة وفاعلية نظم الرقابة على ضرائب المبيعات

الباحث / وليد أحمد محمد على

مأمور ضرائب بمصلحة الضرائب على المبيعات

مناقشة رسالة ماجستير في المحاسبة

بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٢ تمت مناقشة رسالة ماجستير فى المحاسبة بكلية التجارة بالإسماعيلية قدمها الأستاذ / وليد أحمد محمد على مأمور ضرائب بمصلحة الضرائب على المبيعات وموضوعها "استخدام نظام الربط الشبكى كأداة لتوفير المعلومات المحاسبية عن المجتمع الضريبى بهدف زيادة كفاءة وفاعلية نظم الرقابة على ضرائب المبيعات"

وتشكلت لجنة المناقشة والحكم كما يلى :-

■ الأستاذ الدكتور/
يسرى أمين سامى رئيساً
أستاذ المراجعة ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة بالإسماعيلية

■ الأستاذ الدكتور/
حسين مصطفى هلالى عضواً
أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة ببورسعيد

■ الأستاذ الدكتور/
مختار إسماعيل أبو شعيشع مشرفاً
أستاذ المراجعة والضرائب
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
بكلية التجارة بالإسماعيلية

وهى أول رسالة تتناول الربط الشبكى ، كما تعتبر من أهم الرسائل فى مجال نظم المعلومات الضريبية وقد حصل الطالب على درجة الماجستير فى المحاسبة وكانت الرسالة والباحث محل إشادة من لجنة المناقشة والحكم .

ملخص الرسالة

تواجه الإدارات الضريبية العديد من المشاكل بصدد نقص المعلومات المحاسبية عن المجتمع الضريبى والمخاطبين بأحكام القانون وخاصة بمصلحة الضرائب على المبيعات . حيث إنه ليس بها مجال للتقديرات الجزافية لتقدير الضريبة أو تحديد حد التسجيل للمكلفين من عدمه ، حيث تختلف مصلحة الضرائب على المبيعات عن المصالح الإيرادية الأخرى (ضرائب الدخل - الضرائب العقارية ... إلخ) فى أنه يتم التسجيل فى هذه المصالح أولاً ثم بعد ذلك يكلفون بسداد الضرائب المستحقة عليهم على عكس الضريبة العامة على المبيعات فيتم أولاً التكليف ثم التحصيل والتوريد وهنا يقع عبء إثبات وصول المكلف حد التسجيل من عدمه على مصلحة الضرائب على المبيعات ، وفى هذا الصدد تحتاج المصلحة إلى نظام معلومات متكامل يساعد على توفير البيانات والمعلومات الكافية عن جميع التعاملات الظاهرة فى

الاقتصاد بما يساعد على إحكام السيطرة على المخاطبين بأحكام القانون ، وهنا يمكن توضيح أهم المشاكل التى تواجه الإدارة الضريبية والتى تتمثل فى :-

- حصر المجتمع الضريبى حصراً شاملاً لتحصيل مستحقات الخزانة العامة على الوجه الأمثل والقضاء على التسرب الضريبى بالنسبة لضريبة المبيعات .
- حصر معاملات المجتمع الضريبى وحجم أعمالهم على وجه الدقة ، والحد من ظاهرة التهرب الضريبى .
- تحصيل مستحقات الخزانة العامة للدولة على وجه الدقة .

ولأن العصر الحالى هو عصر التكنولوجيا والاتصالات الضخمة ، اقترح الباحث بضرورة الاستفادة من هذه النظم فى إنشاء قواعد بيانات ضخمة يمكن من خلالها توفير البيانات اللازمة لإحكام السيطرة على المجتمع الضريبى وهى الأوراكل لقواعد البيانات لما تتميز به هذه القواعد من قدرات فائقة دون غيرها من حيث السعة والسرعة والسرية والأمان والقدرة على توفير البيانات والتقارير المطلوبة للمساعدة فى اتخاذ القرارات بشكل دقيق وفعال .

واوضحت الدراسة على أنه يمكن من خلال المعلومات التى تتوافر من مصادر البيانات المختلفة وكيفية الاستفادة منها ، وتشغيلها ضمن البيانات التاريخية التى تكون موجودة بقواعد البيانات تجعل من السهل السيطرة على المجتمع الضريبى ولكن من خلال التفعيل لجميع المعلومات التى تتوافر إلى الجهاز الضريبى وعدم التعلل بالسرية فى تبادل البيانات حيث إن هذا النظام يمكن من خلاله التخلص من قيود البيروقراطية وطول الوقت فى التبادل الفعال للبيانات مع القدرة فى الحفاظ على سرية ومن خلال هذا التفعيل للبيانات سوف يتوافر لدى كل شخص اليقين بأن المصلحة لديها من الجهاز الرقابى ما يمكنها من تحديد حجم أعمال ونشاط القدر الأكبر من المتعاملين داخل الاقتصاد وبالتالى فإن أى شخص سوف يفكر آلاف المرات قبل التهرب من سداد الضريبة المستحقة عليه لأنه على يقين بأنه عاجلاً أم آجلاً سوف تتمكن الإدارة الضريبية من التوصل إليه وتحصيل مستحقات الخزانة العامه منه.

هذا بالإضافة إلى إمكانية ربط قواعد البيانات المقترح استخدامها "الأوراكل" بشبكة لتبادل البيانات والمعلومات مع المصالح الإيرادية الأخرى (مصلحة الضرائب العامة - مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب العقارية) سوف يساعد على آلية سريعة لتوافر البيانات الموجودة لدى أى من المصالح يمكن استخدامها فى أعمال الإدارة الضريبية للمصالح الأخرى ، فيمكن من خلال توافر البيانات الموجودة لدى مصلحة الضرائب العامة عن طبيعة النشاط وحجم الأعمال للممولين يمكن استخدام هذه البيانات فى أعمال الحصر والفحص . وكذا عند توافر بيانات الرسائل الجمركية من مصلحة الجمارك من حيث كمية وسعر البضائع المستوردة يمكن استخدامها فى إحكام أعمال الإدارة الضريبية للسيطرة على المجتمع الضريبى ، وتحصيل مستحقات الخزانة العامة .

وتناولت الدراسة مصادر البيانات الداخلية والخارجية فى مصلحة الضرائب على المبيعات ، وكذا التعرف على دور النظام فى التأثير على نظام العمل داخل

الإدارات الضريبية.
كما تناولت الدراسة دور الإطار المقترح فى رفع كفاءة وفعالية الأداء الضريبى وإحكام السيطرة على المجتمع الضريبى من خلال التوضيح لأهم مصادر المعلومات التى يمكن استخدامها كمدخلات لقواعد بيانات الأوراكل حتى يتسنى استخدام مخرجات هذا النظام فى تحقيق هدف الإدارة الضريبية فى السيطرة والرقابة على المجتمع الضريبى .
كما أن النظام المقترح ليس فقط يساعد على تشغيل وتحليل البيانات ولكن يمكن استخدامه أيضاً فى تفعيل دور العديد من الإدارات الضريبية وميكنة عمل العديد من الإدارات بما يضمن الدقة والسرعة فى آداء الأعمال لهذة الإدارات وبأقل تكاليف ممكنة هذا بالإضافة إلى أنه سوف يساعد فى إعادة هيكلة العمل داخل العديد من الإدارات مثل "الفحص - الحصر - المكافحة - الدين ".
وبالنسبة لبيئة عمل النظام المقترح توضح الدراسة بأن مصلحة الضرائب على المبيعات هى بيئة صالحة لاستخدام نظام الأوراكل لقواعد البيانات من خلال الربط الشبكى فى الإطار المقترح حيث إن مصلحة الضرائب على المبيعات من المصالح الرائدة فى مجال الميكنة لأعمالها حيث إن جميع المأموريات على مستوى الجمهورية مميكنة ومتصلة بالحاسب الآلى الرئيسى للمصلحة ، أما بالنسبة لتكلفة النظام فإنه يتوافر لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أجهزة الحاسب الآلى التى يمكن استخدامها فى أعمال الإدارة الضريبية فى ظل استخدام نظام الربط الشبكى ، أى إن المصلحة لن تتحمل تكاليف أجهزة أو شبكات للعمل على النظام المقترح ولكن التكلفة التى تتحملها المصلحة فقط تكمن فى شراء البرامج المقترحة والتدريب للعمل عليها وتوافر الهيكل الإدارى للعمل فى ظل هذا النظام أو دمجه ضمن الهيكل الموجود كإدارة مستقلة لنظم المعلومات وذلك لإمكانية الحفاظ على سرية البيانات ، وغيرها .
وباستخدام النظام المقترح فى هذه الدراسة يمكن أن يراقب المجتمع الضريبى نفسه بنفسه فمبيعات مسجل أو غير مسجل هى مشتريات مسجل أو غير مسجل أخر ، والخدمات التى تؤدى من مسجل هى مؤداة لشخص مسجل أو غير مسجل وبالتالى يمكن إحكام السيطرة والرقابة على جميع المخاطبين بأحكام القانون ويمكن مواجهة العديد من المشاكل الناتجة من عدم إحكام السيطرة على المجتمع الضريبى والتى منها :-

١ - عدم قدرة الجهاز الضريبى على حصر كافة المخاطبين بأحكام القانون المشتغلين فى نفس النشاط يؤدى إلى وجود منافسة غير عادلة فى غير صالح المسجلين الملتزمين بالتسجيل بالمصلحة وتحصيل وتوريد الضريبة على نشاطهم ، حيث إن المسجلين تزداد قيمة السلعة أو الخدمة التى يقدمونها بمقدار قيمة الضريبة على هذه السلعة.
٢ - وجود سعرين لذات السلعة الواحدة حيث إن وجود مسجلين وغير مسجلين يشتغلوا بنفس السلعة يجعل وجود سعرين للسلعة أحدهما الأعلى وهو ما يشتغل به المسجل لأنه محمل بمقدار الضريبة ،

الآخر الأقل وهو لغير المسجل الذى لا يحمل السلعة بالضريبة .

٣ ـ عدم قدرة المسجلين الملتزمين على خصم الضريبة على مدخلاتهم التى يضطرون لشرائها من غير مسجلين وبالتالى لا يستطيعون الحصول على فواتير ضريبية لمشترياتهم تمكنهم من الخصم مما يؤدى إلى ازدواج أو تراكم الضريبة لدى المسجلين وارتفاع أسعار السلع لديهم نتيجة عدم إمكانية الخصم وبالتالى يتعرض لمنافسة غير متكافئة وقد يؤدى إلى خروجهم من السوق .

٤ ـ ضياع جزء كبير من حصيلة الضرائب نتيجة عدم الحصر الدقيق للمخاطبين بأحكام القانون وعدم التزامهم بالتسجيل وسداد المستحقات الضريبية .

وتم التعرض فى هذه الدراسة إلى بعض أساليب الإدارة الضريبية لمواجهة هذه المشاكل والتى منها :ـ

- إنشاء المركز الضريبى الجمركى النموذجى .
- تشكيل لجان للتنسيق بين المصالح .
- إنشاء إدارة للحصر المركزى بمصلحة الضرائب على المبيعات .

وعلى الرغم من الأساليب التى اتبعتها الإدارة الضريبية لمواجهة المشاكل الخاصة بنقص المعلومات التى يمكن من خلالها إحكام السيطرة على المجتمع الضريبى إلا إنها لم تستطع حل مثل هذه المشاكل .

وزارة الاستثمار ـ الشركة القابضة للتجارة



شركة بيع المصنوعات المصرية



أقوى تخفيضات الموسم



* تخفيضات تصل ٧٠٪ بجميع الأقسام .
* الأناقة والذوق لكل أفراد الأسرة .
* فرص للبيت العصرى وكل عروسين .

بيع المصنوعات المصرية ... عطاء لا يتوقف

تقييم مدى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ القرارات الإدارية

« دراسة تحليلية بالتطبيق على قطاع الصناعات الدوائية » *

دكتور/ أحمد محمود أحمد **

استكمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق

☐ منهج البحث :

١ - المنهج الوصفى :

استخدم الباحث المنهج الوصفى لتوصيف واقع الحال بالنسبة لمدى قدرة نظم المعلومات الحالية المطبقة فى القطاع موضع البحث فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة من حيث مقومات (خصائص ، مكونات ، متطلبات) ووظائف نظام المعلومات الحالى بالشركات موضع الدراسة ، وكذلك درجة مساهمة نظام المعلومات الحالى بالشركات موضع الدراسة فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

٢ - المنهج التحليلى :

استخدم الباحث المنهج التحليلى لتحليل أراء القيادات الإدارية بشأن مدى قدرة نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة من تحليل أراء القيادات بشأن مقومات (خصائص - مكونات - متطلبات) ، ووظائف نظام المعلومات الاستراتيجى ، ومدى مساهمة نظام المعلومات الاستراتيجى فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة ، كذلك تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة ، والوسيطة ، والتابعة .

☐ مقاييس ومتغيرات البحث :

تم قياس أراء القيادات الإدارية العليا المشاركة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال قائمة استبيان Questionnaire تحتوى على مجموعة أسئلة تهدف إلى توصيف واقع استخدام نظم المعلومات فى القطاع موضع الدراسة ، والتعرف على آرائهم بشأن مدى مساهمة نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

وتتضمن قائمة الاستبيان مجموعة من العبارات وصلت إلى نحو ١٢٨ عبارة ، يقيس كل منها بعداً من أبعاد الدراسة ، ولكل عبارة خمس إجابات بديلة ، وذلك وفقاً لدرجة معيارية يمكن من خلالها الحكم على مدى إيجابية أو سلبية

كل بعد من أبعاد الدراسة ، ولذلك سوف يستخدم هذا المقياس للمقارنة بين متوسط الدرجات التى يحصل عليها كل بعد من أبعاد الدراسة من واقع إجابات مفردات مجتمع الدراسة بالدرجة المعيارية وهى (٣ درجات) .

☐ مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من جميع المفردات أو الوحدات الى تتوافر فيها الخاصية موضع البحث ، وبالتالى فإن مجتمع البحث هنا يتمثل فى القيادات الإدارية العليا فى كل من الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التابعة لها ، وشركة جلاكسو / سيمثكلاين ـ باعتبارها الشركة المقارن بها ـ كما على النحو التالى :

١ ـ أعضاء مجلس الإدارة بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.

٢ ـ أعضاء مجالس إدارة بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٣ ـ أعضاء مجلس الإدارة بشركة جلاكسو/ سيمثكلاين .

٤ ـ رؤساء القطاعات بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٥ ـ رؤساء القطاعات بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٦ ـ رؤساء القطاعات بشركة جلاكسو / سيمثكلاين .

٧ ـ مديرو العموم بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٨ ـ مديرو العموم بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٩ ـ مديرو العموم بشركة جلاكسو / سيمثكلاين.

☐ حدود البحث :

- اقتصر البحث على اتخاذ القرارات الاستراتيجية ولم يتعرض لبقية القرارات الإدارية إلا بما يخدم أهداف الدراسة .
- اقتصر الباحث على القيادات الإدارية العليا فقط باعتبارها صاحبة القرار من ناحية ، ولدورها فى إمكانية تطبيق هذه النظم عند اتخاذ قرارات استراتيجية .
- لم يتعرض البحث لدراسة النواحى التقنية والفنية وعمليات التصميم المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الاستراتيجى إلا بالقدر الذى يخدم أهداف البحث .
- اقتصر مجتمع البحث فى الدراسة الميدانية على القيادات الإدارية العليا (أعضاء مجلس الإدارة ـ رؤساء القطاعات ـ مديرى العموم) فى كل من الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التابعة لها ، كما اقتصر علي شركة الصناعات الكيماوية المتطورة "جلاكسو/سميثكلاين" باعتبارها نموذجا Control Sample يمكن المقارنة من خلاله باعتبارها إحدى شركات الاستثمار الأجنبى

التى تطبق نظام المعلومات الاستراتيجى .

أساليب تحليل البيانات :

باستخدام الحاسب الآلى تم إدخال وتشغيل بيانات البحث بواسطة البرنامج الإحصائى المعروف بـ (SPSS) أى (SPSS for : Ms Windows Release XP) وفى سبيل تحليل بيانات البحث استخدم الباحث الأسلوبين التحليليين التاليين : -

- أسلوب التحليل الوصفى الإحصائى :

حيث إن البيانات التى تم جمعها هى بيانات وصفية ، فإن أفضل أساليب التحليل والمعالجة الإحصائية لتلك البيانات - بقصد اختيار مدى صحة فروض البحث ، أى بقصد الاستدلال الإحصائى - هى الأساليب الإحصائية الوصفية ، وفى هذا الصدد استخدمت الأساليب التالية : -

- أسلوب معامل ألفا كرونباخ

Alpha Cronbach Coefficient

- أسلوب التحليل الهيكلى Structure Analysis
- أسلوب التحليل العاملى Factor Analysis
- اختبار مان - وتينى اللامعلمى

Whitney Test - Mann

- اختبار ويلكوكسن اللامعلمى Wilcoxon Test
- أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقى :

حيث لم يكتف الباحث عند تحليله للبيانات بالأساليب الإحصائية وإنما قام بعد دراستها بتفسيرها واستخلاص النتائج منها بأسلوب منطقى بحت .

خطة البحث :

١ - الفصل الأول : الإطار العام للبحث .

٢ - الفصل الثانى : المتغيرات البيئية المعاصرة وأثرها فى تطوير نظم المعلومات بقطاع الصناعات الدوائية فى مصر .

<u>المبحث الأول :</u> المتغيرات البيئية المعاصرة وأثرها على قطاع الصناعات الدوائية .

<u>المبحث الثانى :</u> دور نظم المعلومات فى قطاع الصناعات الدوائية.

<u>المبحث الثالث :</u> أهمية تطور نظم المعلومات بقطاع الصناعات الدوائية لدعم الميزة التنافسية فى ظل المتغيرات البيئية المعاصرة .

٣ - الفصل الثالث : الإطار الفكرى لنظم المعلومات الاستراتيجية ودورها فى دعم الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال .

<u>المبحث الأول :</u> تحليل الإطار الفكرى لمقومات نظام المعلومات الاستراتيجى .

<u>المبحث الثانى :</u> دور نظم المعلومات الاستراتيجية فى دعم الميزة والاستراتيجيات التنافسية لمنشآت الأعمال

٤ - الفصل الرابع : دور نظم المعلومات الاستراتيجية فى دعم مراحل صناعة القرار الاستراتيجى .

<u>المبحث الأول :</u> أساسيات ومراحل صناعة القرارات الاستراتيجية .

<u>المبحث الثانى :</u> دراسة و تحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية ودور نظم المعلومات الاستراتيجية فيها .

٥ - الفصل الخامس : تصميم وتحليل نتائج الدراسة الميدانية .

<u>المبحث الأول :</u> تصميم الدراسة الميدانية .

المبحث الثانى: تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

٦ ـ الفصل السادس : نتائج البحث ودلالاته التطبيقية والبحثية

ـ الدلالات التطبيقية " توصيات البحث " .

ـ الدلالات البحثية " بحوث مستقبلية " .

☐ النتائج والتوصيات :

☐ نتائج البحث الميدانية :

من تحليل الدراسة الميدانية يمكن التوصل إلى نتيجة عامة مؤداها ، أن هناك قصوراً كبيراً فى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية بقطاع الصناعات الدوائية العام فى مصر ، والمتمثل فى الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التسع التابعة لها مقارنة بشركة جلاكسو/سميثكلاين ، كذلك يمكن القول إن نظام المعلومات الاستراتيجى يمكنه المساهمة فى اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية من نظم المعلومات التقليدية ، حيث يمكن لنظام المعلومات الاستراتيجى اتخاذ قرارات استراتيجية تحقق ميزة تنافسية للشركات .

ـ نتائج مساهمة نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركات موضع الدراسة فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

ـ أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوى بين مقومات نظام المعلومات الحالى المطبق فى قطاع الصناعات الدوائية العام متمثلاً فى الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية ، والشركات التسع الصناعية التابعة لها ، ومقومات نظام المعلومات الاستراتيجى اللازم لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة والمطبق بشركة جلاكسو/ سميثكلاين .

ـ أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوى بين وظائف نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركة القابضة ووظائف نظام المعلومات الاستراتيجى المطبق بشركة جلاكسو/ سميثكلاين .

ـ أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوى بين اهتمام نظام المعلومات الحالى المتوافر بالشركة القابضة بمراحل إعداد القرار الاستراتيجى واهتمام نظام المعلومات الاستراتيجى المطبق بشركة جلاكسو/ سميثكلاين بمراحل إعداد القرار الاستراتيجى .

ـ أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوى بين مساهمة نظام المعلومات الحالى و المطبق بالشركة القابضة ومساهمة نظام المعلومات الاستراتيجى والمطبق بشركة جلاكسو/ سميثكلاين نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتى تعبر عن فعالية القرارات الاستراتيجية .

ـ نتائج الاختلافات المتعلقة بنظام المعلومات الاستراتيجى المرغوب بالشركات موضع الدراسة ، ومدى مساهمته فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

ـ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود

اختلاف معنوى بين الشركة القابضة وشركة جلاكسو بشأن مدى قدرة نظام المعلومات الاستراتيجى المتوقع فى تحقيق فعالية القرارت الاستراتيجية .

- نتائج الاختلافات المتعلقة بنظام المعلومات الحالى ونظام المعلومات الاستراتيجى المرغوب بالشركات موضع الدراسة ، ومدى مساهمته فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالاختلاف فى أراء القيادات العليا بشركة جلاكسو . سميثكلاين بشأن الاختلاف بين نظام المعلومات الحالى والمطبق بالشركة ونظام المعلومات الاستراتيجى المرغوب واللازم لفعالية القرارات الاستراتيجية عن عدم وجود اختلاف معنوى بين كلا النظامين الحالى والمرغوب .

- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالاختلاف فى أراء القيادات العليا بالشركة القابضة بشأن الاختلافات بين نظام المعلومات الحالى والمطبق بالشركة ونظام المعلومات الاستراتيجى المرغوب اللازم لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة إلى وجود اختلاف معنوى بين كلا النظامين الحالى والاستراتيجى المرغوب .

□ **نتائج التحليل الهيكلى لنموذج الدراسة :**

خلص الباحث من نتائج التحليل الهيكلى للعلاقات بين متغيرات الدراسة ، والتى اشتملت على (خصائص نظام المعلومات الاستراتيجى ، مكونات نظام المعلومات الاستراتيجى ، متطلبات نظام المعلومات الاستراتيجى ، وظائف نظام المعلومات الاستراتيجى ، مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجى) وعلاقتهم بفعالية القرار الاستراتيجى إلى النتائج التالية :

- إن المتغيرات محل الدراسة تفسر ٣٧٪ من التباين فى أراء القيادات العليا بكل من شركة جلاكسو / سميثكلاين والشركة القابضة وبالتالى فإن ٦٣ ٪ من التباين فى أراء تلك القيادات يرجع لمتغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة بالوضع والتحليل .

- ثبوت صحة أغلب فرضيات البحث المتعلقة بمدى مساهمة نظام المعلومات الاستراتيجى فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، حيث وصلت أغلب مستوى الدلالات إلى أقل من (٠,٠٥) مما يدل على معنوية قيم معلمة المسار المتعلقة بأغلب العلاقات المقترحة فى النموذج المقدم من الباحث ، وهو ما يثبت صدق وصلاحية النموذج المقترح فى كل من تحديد طبيعة هذه العلاقات من حيث إتجاهها وقوتها ، وتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة .

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية أغلب العلاقات المقترحة في نموذج الدراسة ، وهذا ما يتضح من النتائج التالية :-

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالتحليل الهيكلى وجود علاقة طردية قوية

ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات الاستراتيجى وفعالية القرارات الاستراتيجية ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة ، أما فيما يتعلق بالعلاقة غير المباشرة ، فقد أيدت نتائج الدراسة الميدانية البعض فى حين لم تؤيد البعض الآخر .

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من نتائج اختبار التحليل الهيكلى ، ومعامل ارتباط كرامير اللامعلمى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين وظائف نظام المعلومات الاستراتيجى وفعالية القرارات الاستراتيجية ، وذلك على مستوى العلاقة المباشرة .
- لم تؤيد نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من نتائج التحليل الهيكلى ، ومعامل ارتباط كرامير اللامعلمى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجى وفعالية القرارات الاستراتيجية وذلك على مستوى العلاقة المباشرة .
- أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من التحليل الهيكلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات الاستراتيجى ووظائف نظام المعلومات الاستراتيجى .
- أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من التحليل الهيكلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين وظائف نظام المعلومات الاستراتيجى ودعم مراحل اتخاذ القرارات الاستراتيجية .

□ الدلالات التطبيقية « توصيات البحث » :

استناداً على النتائج السابقة التى تم استخلاصها من تحليل الدراسة الميدانية ، يمكن أن يقدم البحث الحالى عدداً من الاقتراحات التطبيقية التى تهم الممارسين فى الواقع العملى باعتبارها محاولة من الباحث فى تفعيل دور نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

وسوف يتم تناول هذه الاقتراحات فى شكل توصيات طبقاً لأهم النتائج المستخلصة من الدراسة كما على النحو التالى :

□ توصيات خاصة :

- يجب على القيادات العليا بالشركة القابضة التعرف على أسباب ضعف بعض خصائص نظام المعلومات الحالى مقارنة بقوة خصائص نظام المعلومات الاستراتيجى والمطبق بشركة جلاكسو/سميثكلاين مثل تلك الخصائص المتعلقة باحتواء النظام على معلومات وصفية ونقل الحقائق وعرضها دون تشويه ودقة المعلومات ، والتوقيت المناسب لها والتكامل فى المعلومات المقدمة .
- يجب أن تعطى الإدارة العليا بالشركة القابضة اهتماماً أكبر لمكونات نظام معلومات يمكنه أن يساهم فى توفير ما تحتاجه من معلومات مستقبلية ، وأن يتوافر فى هذا النظام أو يتكامل معه نظام خبرة حيث يمثل ذلك ضعفاً فى نظام المعلومات

الحالى بالشركة .

- ينبغى أن تعطى الإدارة العليا بالشركة القابضة اهتماماً ملموساً نحو متطلبات نظام المعلومات الاستراتيجى ، حيث يوجد ضعف كبير فى درجة الاهتمام بمثل هذه المتطلبات داخل نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركة.
- يجب أن تسعى الإدارة العليا بالشركة القابضة نحو التعرف على أسباب عدم قيام وظائف نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركة فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة بنفس درجة قيام وظائف نظام المعلومات الاستراتيجى والمطبق بشركة جلاكسو / سميثكلاين .
- يلزم على الإدارة العليا بالشركة القابضة دراسة وتحليل أسباب ضعف اهتمام نظام المعلومات الحالى المطبق بتحليل بعض المتغيرات البيئية الهامة التى تؤثر عند اتخاذ قرارات استراتيجية مثل المعلومات المتعلقة بنماذج رد فعل المنافسين على تصرفات الشركات ، والمعلومات المتعلقة بنواحى القوة والضعف لدى المنافسين ، وكذلك المعلومات المتعلقة بأهداف المنافسين ، واستراتيجياتهم وخططهم .
- ضرورة سعى الإدارة العليا بالشركة القابضة نحو تفعيل نظام المعلومات الحالى بشأن العديد من اعتبارات صياغة القرار الاستراتيجى والتى يضعف الاهتمام بها فى ظل نظام المعلومات الحالى ، مثل تحليل المعلومات المتعلقة بكل من مواجهة التهديدات ، واستغلال الفرص البيئية .
- يجب على الإدارة العليا بالشركة القابضة الاهتمام بوضع العديد من اعتبارات تنفيذ القرار الاستراتيجى داخل نظام المعلومات المطبق للسماح باتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية مثل الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات المختلفة للشركة .
- من الضرورى أن تضع الإدارة العليا بالشركة القابضة محل اهتمامها اعتبارات رقابة وتقييم القرار الاستراتيجى داخل نظام المعلومات المطبق ، حيث يوجد ضعف فى اهتمام نظام المعلومات الحالى بالعديد من هذه الاعتبارات مثل تلك المتعلقة برقابة الأحداث غير المتوقعة ، وتأثير التغييرات البيئية الجديدة على القرار الاستراتيجى ، ورقابة الأعمال التى تقوم بها الإدارة لتنفيذ القرار الاستراتيجى .
- ينبغى على الإدارة العليا بالشركة القابضة وضع خطة استراتيجية متكاملة لتطوير نظام المعلومات الحالى المطبق بها وتحويله إلى نظام معلومات استراتيجى يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة تحقق لها ميزة تنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية
- ينبغى على الإدارة العليا بالشركة القابضة إجراء بحوث مقارنة بصفة مستمرة بينها

وبين الشركات التى تطبق نظم معلومات استراتيجية مثل شركة جلاكسو / سميثكلاين للوقوف - وبصفة مستمرة - على أوجه الفروق مما يساعد فى عمليات التحسين المستمر فى نظام المعلومات .

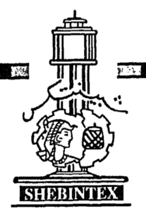
□ توصيات عامة :

- يتعين على الإدارة العليا بالشركات المصرية - خصوصاً الصناعية - الاستفادة من الإمكانات المادية المتوافرة لديها من حاسبات وشبكات وأفراد مؤهلين فى دعم وتوفير نظام معلومات استراتيجى قادر على تحليل البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .
- ينبغى على الإدارة العليا بالشركات المصرية - خصوصاً الصناعية - وفى ظل التغيرات العالمية المعاصرة والمستجدة يوماً بعد يوم ، وضع خطة استراتيجية متكاملة لتطوير نظم المعلومات بها حتى يمكنها المنافسة أو المحافظة على مركزها التنافسى الحالى .
- ينبغى على الجامعات المصرية ، والمعاهد العليا التفكير ملياً فى وضع منهج علمى لنظم المعلومات الاستراتيجية يمكن الاستفادة منه على مستويين ، يتعلق الأول منه بالاستفادة على المستوى الذاتى ، بحيث يمكنها مجابهة المنافسة فى مجال التعليم أمام الجامعات الأجنبية كالجامعة الأمريكية والفرنسية والألمانية كذلك إدخال هذا المنهج ضمن المقررات الدراسية المقررة ، وتشجيع الطلاب على التخصص فى هذا النوع من نظم المعلومات .
- ينبغى على الإدارة العليا بالشركات المصرية تشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات الحالية بها ، وتطوير محفظة تطبيقات النظم بها ، ومقارنتها بصفة مستمرة بالشركات الرائدة فى المجال بما يسمح لها بملاحقة التغييرات المستمرة فى مجال تطوير نظم المعلومات.

□ الدلالات البحثية « بحوث مستقبلية» :

- يمكن أن يمثل البحث الحالى محوراً لدراسات وبحوث مستقبلية تساعد على تفعيل صنع القرار الاستراتيجى من خلال نظم المعلومات الاستراتيجية ، ومن البحوث المقترحة فى هذا الشأن ما يلى : -

- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لتقييم مدى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية فى قطاع الخدمات .
- استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية فى قطاعات صناعة مختلفة .
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بشأن تحليل العديد من العلاقات والمتغيرات الأخرى المؤثرة فى قدرة مساهمة نظم المعلومات الاستراتيجية على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية .
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المعلقة باستخدام نظم المعلومات كأداة تنافسية فى المنشآت .
- إجراء المزيد من دراسات المقارنة بين الشركات - خصوصاً العاملة فى نفس المجال - لدراسة وتحليل أوجه الاختلاف والتشابه فى نظم معلوماتها للمساهمة فى خلق أو المحافظة على الميزة التنافسية .



تمثـــل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة فى هذا المجال ـ وتلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزول وكذلك الإقبال المطرد الذى يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول فى أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة ـ والمتوسطة ـ والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطـــــن ١٠٠ ٪
- **الطرف المفتوح** : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .
- **الغزل الحلقى** : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- **ومن النمر الرفيعة** : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- **خيوط الحياكة** : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
- **الخيوط المخلوطة** :
  - بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

  من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
  - خيوط الشانيهات بأنواعها المختلفة .
- **الإكريلك** :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهاى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .
* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوربا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربى ـ وباقى دول أوربا الغربية ـ وأسواق دول أوربا الشرقية ـ وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية ـ كندا ـ اليابان ـ تايوان ـ وسوريا ـ قبرص ـ تركيا ـ لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم   برقياً : شبينتكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ ـ ٣١٤٢٠٠ ـ ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : ـ الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ ـ ٤٨٦٥٢٣٦

ـ القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100



يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء

المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتريكو
الملابس الداخلية من القطن
المصرى المتميز
الوبريات بأنواعها
أطقم الملايات والكوفرتات
البطاطين

انتاجها يعنى
الجودة
الذوق
السعر المناسب

تباع
لدى القطاعين العام والخاص

للإستعلام : ٧ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس
خلف بنك مصر - محمد فريد ت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥